جنوب الجزائر: طليعة المشاكل

تقرير الشرق الأوسط رقم 171 | 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

ترجمة من الإنجليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. ما الذي يجعل الجنوب مهماً؟ 2

آ. الصحراء الجزائرية 2

ب. منطقة غنية بالموارد 3

ج. التحولات في الجنوب 4

III. الاضطرابات في الجنوب: ثلاث حالات دراسية 6

آ. غرداية 6

1. الصراع الإثني - الطائفي: المزابيون ضد العرب 6

2. الخلافات داخل كل مجموعة 7

3. استجابة مشوشة 9

ب. عين صالح 9

1. من حركة شعبية سلمية 9

2. ... إلى العنف والتسييس 11

ج. حركة العاطلين عن العمل 12

1. الرجال الذين وقفوا خلف المليونية 12

2. ... المخاطر الأمنية لسوء معالجة "المسألة الجنوبية" 14

IV. استجابات الدولة 16

آ. إدارة الاضطرابات الجنوبية 16

ب. الجنوب بوصفه طليعة 16

V. الخلاصة 18

الملاحق

أ. خريطة الجزائر 19

ب. خريطة حقول النفط والغاز في الجزائر 20

ج. حول مجموعة الأزمات الدولية 21

د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2013 22

ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 24

الملخص التنفيذي

منذ عام 2013، تتعرض المناطق المنتجة للنفط في جنوب الجزائر، الهامشية سياسياً لكن الحيوية اقتصادياً، لموجات متتالية من الاضطرابات، تدور حول ما يبدو أنها قضايا اقتصادية وبيئية ومجتمعية محلية. لكن إذا نُظر إلى هذه الاضطرابات مجتمعةً، فإنها تتخذ نمطاً معيناً يتمثل في تنامي الاستياء من السلطات المركزية، في جزء من البلاد طالما ظل على هامش الحياة السياسية فيها. حتى الآن، تمكنت السلطات من إدارة هذا الاستياء المتنامي باتباع سياسة العصا والجزرة، التي حافظت على سلم هش دون أن تعالج القضايا الكامنة وراءه. قبل عملية إيجاد خليفة لرئيس البلاد، وهي العملية التي يشوبها انعدام اليقين، وبالنظر إلى التبعات المؤلمة لتدني أسعار النفط، بات على الجزائر أن تمضي أبعد من معالجة الأعراض، وتبادر بمعالجة عيوب ونواقص الحوكمة وإشراك سكان المناطق النائية في عملية صنع القرار السياسي. وينبغي أن تفعل ذلك الآن، حيث التحديات لا تزال من الممكن إدارتها، بدلاً من السماح لها بالتفاقم وحمل تبعاتها الخطرة إلى عملية الانتقال السياسي القادمة.

لقد تطورت ثلاثة تيارات منفصلة في ثلاث مدن جنوبية، خلال السنوات الأخيرة، لتعبئة آلاف الجزائريين، سواء في المنطقة الصحراوية أو مناطق أخرى من البلاد. شهدت مدينة غرداية التاريخية صدامات متكررة بين العرب السنة والأقلية البربرية التي تتبع المذهب الإباضي، في مثال نادر على العنف الطائفي في بلد ذي أغلبية سنية. في أقصى الجنوب، شهدت مدينة عين صالح ولادة أهم حركة احتجاجية بيئية في المنطقة المغاربية، حيث تظاهر الآلاف ضد عملية تنقيب عن الغاز الصخري أخفتها الحكومة. وفي مدينة ورقلة، دفع انتشار البطالة الشباب المحلي إلى إثارة القلاقل، حيث تشكلت حركة تطالب بوضع حد لما يعتبر إهمالاً من طرف السلطات المركزية.

ينبغي أن تؤخذ هذه القضايا، التي طالما اعتبرت هامشية سياسياً، بجدية، ليس من أجل المنطقة بأسرها وحسب، بل أيضاً بسبب أثرها المتنامي والحقيقي جداً على "المركز" السياسي للبلاد في الشمال. أما السلطات المركزية في الجزائر العاصمة، التي تميل إلى النظر لحالات الاستياء المحلي بشيء من الريبة، فقد أخفقت في تقدير عمق هذا الاستياء. إنها تستمر بالتفكير في إطار تقديم المساعدات الضئيلة والقمع والسيطرة عن طريق الشرطة، وهي أدوات بالكاد أبقت الغطاء على مرجل يطلق اندفاعات عنيفة بين الفينة والأخرى. إن حقيقة أن معظم الجنوب لا يزال هادئاً، وأن الدولة تمكنت من استعادة النظام في المناطق التي اندلعت فيها الاضطرابات، يعد مؤشراً على أن الاضطرابات الجنوبية لا تزال قابلة للإدارة. إن نزع فتيل إمكانية تجدد وانتشار هذه الاضطرابات يعد فرصة وضرورة في الآن نفسه؛ حيث إن الانخراط السياسي سيعود بالنفع على سائر أنحاء البلاد.

في مواجهة أخطر التحديات الاقتصادية منذ عقود، بسبب تراجع إنتاج النفط وتدني الأسعار العالمية، فإن قدرة الجزائر على جعل الإنفاق بديلاً للحوكمة الرشيدة والسياسات التي تشرك جميع شرائح المجتمع تتضاءل بشكل مطرد. إن الاستراتيجية التي ساعدت في تحقيق السلام في العشرية الأولى من الألفية – عندما كانت البلاد لا تزال تتعافى من صراع بين الدولة والمجموعات الإسلامية المسلحة والذي أودى بحياة أكثر من 200,000 شخص وتسعى للمصالحة الوطنية – لم تعد قابلة للحياة. تظهر اضطرابات السنوات القليلة الماضية أن المواطنين الجنوبيين لم يعودوا مستعدين للتخلي عن مطالبهم المتمثلة في درجة أكبر من الشفافية والتواصل والاحترام من قبل حكومتهم.

من المؤكد أن الدولة الجزائرية، التي ولدت بعد صراع طويل ضد الاستعمار والتي تدافع عن عقيدة صارمة في السيادة، سترفض أي شيء تعتبره تدخلاً، وهو الشكل الذي تفسَّر عليه المشورة الخارجية. لكن ينبغي أن تصغي إلى مواطنيها؛ حيث إن قدراً كبيراً من غضب المتظاهرين ناجم عن شعورهم بأنه لا يتم إشراكهم ولا أحد يصغي إليهم. على الحكومة أن تنظر في عدد من المطالب الجديرة بالدراسة والتي يمكن لتلبيتها أن تسهم في بناء درجة أكبر من الثقة. وهذه المطالب تشمل:

- إطلاق تحقيق برلماني، أو شكل آخر من التحقيقات المستقلة، ترأسها شخصيات مقبولة من السكان المحليين، لدراسة العلاقات بين المجتمعات المحلية في مدينة غرداية. يمكن لمثل هذه الهيئة أن تنظر في أسباب العنف في الماضي، ووضع إجراءات لتحسين العلاقات بين مكونات

المجتمعات المحلية، وتقييم التعويضات التي يمكن تقديمها ورفع توصيات لتحسين استراتيجيات عمل الشرطة والإدارة المحلية؛

- وضع إجراءات أكثر شفافية لتعيين الموظفين في القطاع العام وتحسين ضمانات العدالة والإنصاف في مثل تلك التعيينات. كما أن تشجيع الاستثمارات المسؤولة للقطاع الخاص وتنويع الصناعات الاستخراجية في الولايات الصحراوية من شأنه أن يخفف الضغط على الدولة في توفير الوظائف التي تلقي بثقلها على ماليتها؛
- تبنّي سياسة أكثر شفافية حيال التنقيب عن الغاز الصخري وإنتاجه، بداية بالتصريح بوضوح عن أماكن القيام بعمليات التنقيب هذه، والتشجيع على الأبحاث التي تدرس الآثار السلبية المحتملة على البيئة المحلية وكيفية التخفيف منها. يمكن أن يتخذ ذلك شكل حوارات مع السكان المحليين وكذلك التشجيع على مشاركة الوسط الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص. على المستوى الوطني، على السلطات أن تشجع إجراء نقاشات مفتوحة حول المزايا الاقتصادية المحتملة للتنقيب عن الغاز الصخري ومشاكله البيئية المحتملة.

تعد الاحتجاجات الجنوبية نذيراً بمشكلة حوكمة أوسع سعى الجهاديون أصلاً لاستغلالها. إذا تم الاعتراف بها مبكراً، يمكن أن تحفّز على إطلاق مسار تصحيحي من شأنه نزع فتيل التوترات في مرحلة من التغيرات الجيوسياسية العالمية، والاضطرابات الإقليمية، والركود الاقتصادي وانعدام اليقين السياسي. من شأن الدروس المستخلصة من مثل هذه التجربة أن تكون مفيدة في معالجة تحديات أخرى قد تواجهها البلاد في السنوات القادمة.

الجزائر/بروكسل، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

مجموعة الأزمات الدولية
تقرير الشرق الأوسط رقم 171 21 **تشرين الثاني/نوفمبر 2016**

جنوب الجزائر: طليعة المشاكل

I. مقدمة

جنوب الجزائر، وهو المنطقة الواسعة الواقعة خلف جبال الأطلس والمرتفعات التي تحاذي البحر المتوسط، والتي تشكل 85 بالمئة من أراضي البلاد وتحوي فعلياً كل احتياطياتها من النفط والغاز في حين يقطنها أقل من 9 بالمئة من السكان، ظلت بمعزل منذ أمد بعيد عن الاحتجاجات الجماهيرية وحالات التمرد المسلح التي اندلعت بشكل متفرق في الشمال منذ ثمانينيات القرن العشرين. لكن بتحفيز من الانتفاضات العربية والمظالم المحلية، فقد طغت النزاعات على الحياة السياسية في الجنوب على نحو متزايد منذ عام 2013، وتجاوزت الشمال بوصفه مركزاً للاحتجاجات.

ثمة ثلاثة مواقع، لكل منها خصائصه المحلية، أظهرت على مدى السنوات القليلة الماضية وجود احتمالات كامنة لزرع بذور الاضطرابات على نطاق أوسع. منذ عام 2013، أدت صدامات بين المزابيين الإباضيين والعرب السنة المالكيين في وادي مزاب إلى مقتل العشرات، وحرق وتخريب آلاف المنازل ومؤسسات الأعمال وتدمير مواقع التراث الثقافي، بما في ذلك أحد المقامات الإباضية المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي.[1] أصبحت مدينة عين صالح الصحراوية موقعاً لتعبئة وحشد كبيرين ضد التنقيب عن الغاز الصخري، بعد أن أعلنت الحكومة عن نجاح عمليات التنقيب الاختبارية في منطقة مجاورة في كانون الأول/ديسمبر 2014. قوبلت الاحتجاجات السلمية ضد البطالة في مدينتي الأغواط وورقلة بالاعتقالات والتخويف في عام 2013.

تمكنت الدولة حتى الآن من احتواء التوترات من خلال الإغراءات المعروفة – بما في ذلك الضمانات، أي مختلف الإصلاحات في هذه الحالة، والمساعدات النقدية والإجراءات العقابية، مثل التخويف ومضايقة قادة الاحتجاجات. لكن مهما كانت هذه الإجراءات فعالة على المدى القصير، فإنها بإخفاقها في معالجة الأسباب السياسية الكامنة وراء الاحتجاجات، فإنها تخاطر بمفاقمتها على المدى البعيد. الصراع والعنف يتوسعان أصلاً، ويتقاطعان ويتعمقان، وتظهر أشكال جديدة من الاحتجاج والمعارضة مع تقلص دور الدولة في تحقيق الرفاه الاجتماعي.[2] كما اقترحت مجموعة الأزمات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن على إدارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في فترته الرئاسية الرابعة وضع رؤية استراتيجية بعيدة المدى.[3]

غالباً ما تقدم الدولة الجزائرية نفسها بوصفها نموذجاً للأمن والاستقرار في أوقات مضطربة، في حين أن منتقديها في الداخل والخارج يقولون إن انخفاض أسعار النفط وانعدام اليقين حول خلافة الرئيس تدفع بالبلاد نحو أزمة جديدة. يمكن للمواجهات في الجنوب أن تكون نذيراً بمخاطر أو بتطورات واعدة، طبقاً للطريقة التي تتم معالجتها بها. إذا تمت معالجتها على نحو جيد، فإن من شأنها أن تشجع الشفافية وإشراك مختلف الشرائح في الحياة السياسية؛ أما إذا تمت معالجتها بشكل سيء، فإنها يمكن أن تصبح نقطة ضعف رئيسية عندما تتراجع أموال النفط، كما هو مرجح خلال سنوات قليلة فقط.

---

[1] المزابيون المقيمون في وادي مزاب هم أمازيغ من أتباع المذهب الإباضي، الموجود على نطاق واسع في عُمان وزنجبار، لكن له أتباع في الجزائر وليبيا وتونس. المالكيون يتبعون المذهب الفقهي الذي أسسه الإمام مالك بن أنس، وهو أحد المذاهب السنية الرئيسية الأربعة في الإسلام والمذهب المهيمن في المنطقة المغاربية.

[2] إجراءات رفع الدعم عن الكهرباء، وهي واحدة من جملة من الإجراءات التقشفية المعتدلة التي تم اتخاذها في موازنتي 2016 و2017، أطلقت جولات جديدة من الاحتجاجات في جميع المدن الجنوبية مثل مدينة بسكرة، وعين صالح وورقلة. انظر: "Algérie: Le Sud grogne contre une facture d'électricité salée", *Jeune Afrique*, 27 October 2016.

[3] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 164، "الجزائر وبلدان الجوار"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

II. ما الذي يجعل الجنوب مهماً؟

آ. الصحراء الجزائرية

تشكلت الجزائر كبلد موحد فقط في القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد موجات من الغزو (قامت بها الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر وفرنسا في القرن التاسع عشر) وتسوية نزاعات على الأراضي مع جارتها المغرب (في القرن العشرين). تاريخياً، كانت السيطرة على المناطق التي تشكل الجنوب اليوم تتركز على طرق التجارة؛ وكانت السلطة متركزة في الساحل، وتمتد بشكل ضعيف إلى المناطق الداخلية وبالكاد تصل إلى منطقة الصحراء.[4] بدأ الفرنسيون بترسيم الحدود الجنوبية في أواسط القرن التاسع عشر، وهي عملية انتهت فقط في مطلع القرن العشرين. منذ استقلالها عام 1962، عملت الدولة بشكل غير متسق على دمج الجنوب في النسيج الوطني.

لطالما اتسمت علاقة السلطات المركزية مع المناطق الجنوبية بالتقلب. لقد سببت السيطرة الضعيفة مآزق أمنية، حيث اشتهرت المنطقة بتوفير ملاذ آمن لقائد الثوار، الأمير عبد القادر، في صراعه ضد الفرنسيين. ورأت الدولة – في البداية الدولة الفرنسية، ومن ثم الدولة الجزائرية – أن السكان الجنوبيين أكثر قبولاً بسيطرتها من سكان الشمال، استناداً إلى تفكير رغبوي أكثر منه إلى فهم واضح للواقع على الأرض. انعكس هذا التصور في فكرة "الاختراق السلمي"، التي تطورت لاحقاً إلى فكرة "الجنوب الهادئ" في أواخر القرن العشرين، عندما كان الشمال غارقاً في العنف.[5] لكن في حين كان النشاط السياسي منذ وقت طويل أكثر حيوية في الشمال، فإن التصور الخاطئ عن سلمية الجنوب كان لها تبعات حقيقية وخطيرة، ويمكن القول إنها أسهمت في جعل صناع السياسات يغفلون عن احتياجات ومظالم المنطقة.

مع بناء الجزائر المستقلة لهوية وطنية تقوم على الأيديولوجيات الاشتراكية والقومية العربية، فإنها سعت لتقليص التفاوتات بين المناطق، لكن بنجاح محدود. احتياطيات الجنوب من النفط والغاز، التي اكتشفت في خمسينيات القرن العشرين، شكلت البنية التحتية للمنطقة، التي بُنيت حول استخراج ونقل النفط والغاز. سياسة الدولة ركزت رسمياً على المساواة بين المناطق، لكن الأمن كان القضية الطاغية، خصوصاً منذ الحرب الأهلية في تسعينيات القرن العشرين، لكن ليس فقط منذ ذلك التاريخ. وكذلك كانت سياسة التعريب؛ حيث إن السعي إلى تحقيق الهدف الظاهري المتمثل في التماسك الوطني والاندماج الاجتماعي عن طريق فرض اللغة العربية كلغة للتعليم والإدارة أتى على حساب متحدثي اللغة الفرنسية واللهجات الأمازيغية (البربر)، ودفع إلى ظهور الاحتجاجات في أوساط الفئة الأخيرة.

في مطلع الألفية، باتت التناقضات بين غنى الصحراء الجزائرية بالثروات والحرمان النسبي لسكانها أكثر حدة. طالبت حركة "أبناء الجنوب من أجل العدالة"، التي تأسست عام 2004، بفرص اقتصادية أكبر وتوزيع أكثر عدالة للثروات؛ ففي وقت ازداد فيه الاستثمار الأجنبي وعدد فرص العمل، لم ير الجنوبيون مزايا تذكر، رغم أن منطقتهم كانت تنتج معظم ثروة البلاد.

وفي الوقت نفسه، توسع النشاط الجهادي. حوّل عبد المالك دروكدال، زعيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهي مجموعة جزائرية تأسست عام 1998، حوّل تركيزه عن الشمال، وقلّص طموحاته بضرب أوروبا، وهو ما كانت مجموعته قد أخفقت في فعله، وركز على تأسيس كتائب صحراوية بقيادة مختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد نفذت هجمات على أهداف غربية في مناطق في الصحراء الجزائرية ومنطقة الساحل الأوسع، مثل مالي وموريتانيا، حيث كان الأمن ضعيفاً.[6] جمع هؤلاء ثروات من التهريب وكذلك من الفديات التي يتلقونها مقابل الرهائن الغربيين.[7]

---

[4] Y. Kouzmine, J. Fontaine, B.E. Yousfi and T. Otmane, "Étapes de la structuration d'un désert: l'espace saharien algérien entre convoitises économiques, projets politiques et aménagement du territoire", *Annales de géographie*, no. 670, 6 (2009), pp. 659-685.

[5] انظر Benjamin Claude Brower, *A Desert Named Peace* (New York, 2009), pp. 22, 207.

[6] تشمل منطقة الصحراء معظم شمال أفريقيا شرق جبال الأطلس وجنوب المناطق الخصبة على ساحل المتوسط. في هذا التقرير، يقصد بـ "الصحراء الجزائرية" الجزء الواقع في الجزائر من هذه الصحراء، وتشير منطقة الساحل إلى المنطقة شبه الجافة على الحافة الجنوبية للصحراء والممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بما في ذلك الجنوب الأقصى من الجزائر وأجزاء من الدول المجاورة.

[7] انظر Jean-Pierre Filiu, "The fractured jihadi movement in the Sahara", *Current Trends in Islamist Ideology*, 10 January 2014. يعتقد أن عبد المالك دوركدال، أمير القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو أحد "الأفغان العرب" والقائد السابق للجماعة السلفية للدعوة والقتال، لا يزال يتخذ من منطقة القبائل مقراً له. نائبه لمنطقة الصحراء، عبد الحميد أبو زيد،

الجماعة السلفية للدعوة والقتال ارتبطت بالقاعدة رسمياً في عام 2007، عندما أعيدت تسميتها "القاعدة في المغرب الإسلامي". وصلت المصالح الجهادية في الصحراء، التي كانت تشكل بالنسبة لهم خلال التسعينيات بشكل رئيسي مركزاً لوجستياً ومركزاً للدعم، إلى أوجها في استيلاء القاعدة في المغرب الإسلامي على شمال مالي، بالتعاون مع الجماعات الجهادية العابرة للساحل مثل أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. أدت عملية سرفال الفرنسية، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير 2013، إلى استعادة مدن شمال مالي، إلا أن الهجمات على الأهداف العسكرية والمدنية هناك ظلت أمراً شائعاً، في حين تعطل تنفيذ اتفاق سلام الجزائر الموقع بين المتمردين الشماليين غير الجهاديين وسلطات مالي في حزيران/يونيو 2015.[8]

ب. منطقة غنية بالموارد

باتت احباطات الجنوب المزمنة أكثر حدة في العقد ونصف العقد الأخيرين نتيجة سوء الإدارة والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. في مطلع الألفية، رفعت إدارة الرئيس بوتفليقة التوقعات بازدياد الثروة عندما حررت صناعة النفط والغاز.[9] قانون جديد سُن عام 2005 بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عبر تخفيف متطلبات الملكية، أطلق موجة من عمليات التنقيب والإنتاج في الجنوب.[10] إلا أن بوتفليقة، ولأسباب تبقى غير واضحة، تراجع عندما أعاد الأمر الرئاسي المتعلق بالمحروقات لعام 2006 العمل بالمتطلب الذي يقضي بأن تمتلك شركة النفط الحكومية "سوناطراك" أغلبية الأسهم تقريباً في جميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتوزيع.

على مدى السنوات التالية، تحولت آمال الجنوبيين إلى مرارة، وبلغ ذلك أوجه عام 2013. حتى مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي مكن الجزائر من مراكمة احتياطيات من العملة الأجنبية وصلت إلى 200 مليار دولار عام 2012، فإن الاستثمارات الاجتماعية لم تتحقق، وتضاعفت فضائح الفساد. بات العديد من الجنوبيين يتصورون أن السلطات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات متهورة في أحسن الأحوال، ومجرمة في أسوئها. ناشط جنوبي قال: "بوتفليقة سمح لها بالقدوم: جميع أنواع الشركات مع جميع أنواع الأنشطة. نقبوا في الجنوب دون حماية البيئة، ولا يفعلون شيئاً للمجتمع. حتى إنهم لا يوفرون فرص عمل محلية، بل يجلبون موظفيهم معهم".[11]

في عام 2010، وبعد تحقيق دام ستة أشهر أجرته دائرة الاستعلام والأمن – جهاز المخابرات الذي لم يعد موجوداً الآن لكنه كان قوياً حينذاك، وكان يصطدم في كثير من الأحيان مع الرئاسة خلال العقد الماضي - تم توجيه اتهامات بالفساد للمدير العام التنفيذي لـ "سوناطراك"، محمد مزيان، وابنيه وعدد من كبار مدراء الشركة. ثمة مزاعم بأن الفساد على أعلى المستويات في الشركة، الضالعة في جميع العمليات المتعلقة بالنفط في البلاد، قد كلف الجزائر مليارات الدولارات من العائدات السنوية في قطاع النفط وحده.[12] على مدى السنوات الخمس الماضية، تراجع إنتاج النفط، حيث أدت العقبات البيروقراطية وسوء إدارة احتياطيات النفط والغاز التقليدي إلى ابتعاد المستثمرين. تعتمد الجزائر على صادرات النفط والغاز للحصول على 98 بالمئة من عائداتها بالعملة الأجنبية (70 بالمئة من الإيرادات الوطنية). إن انخفاض الإنتاج المعد للتصدير، وارتفاع الطلب المحلي بسبب النمو السكاني والانخفاض الكبير في أسعار النفط عام 2015 يعني أن انهياراً مالياً يلوح

قتل في ضربة جوية فرنسية شمال مالي في شباط/فبراير 2013. مختار بلمختار، العقل المدبر لهجوم عين أميناس، يقود مجموعة "المرابطون" الجهادية، التي ترتبط بصلات بالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وهي مسؤولة عن هجمات تصل إلى أقصى الغرب كما في ساحل العاج. رغم التقارير المتكررة عن مقتله، بما في ذلك في الضربات الجوية الأمريكية التي استهدفته في ليبيا في حزيران/يونيو 2015، يعتقد أنه لا يزال حياً.

[8] انظر Crisis Group Africa Report N°226, *Mali: An Imposed Peace?*, 22 May 2015; Africa Briefing N°115, *Mali: Peace from Below?*, 14 December 2015.

[9] استذكر الشباب الحضري العاطل عن العمل توقعاتهم بأن الوظائف الجديدة والاستثمارات ستعود عليهم بالفائدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء جنوبيين، ورقلة، أيار/مايو 2015.

[10] أنهى قانون عام 2005 احتكار "سوناطراك" للتنقيب والإنتاج والنقل، وأجبرها على التنافس مع شركات النفط الدولية التي تستثمر في الأنشطة المحررة.

[11] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط جنوبي، أدار، أيار/مايو 2015.

[12] Aomar Aouli, "Algeria oil corruption trial begins after 5-year delay", Associated Press, 15 March 2015. للمزيد من المعلومات حول التنافس بين دائرة الاستعلام والأمن والرئيس بوتفليقة، انظر تقرير مجموعة الأزمات، "الجزائر وبلدان الجوار"، مرجع سابق. وتخضع شركة "سايبم Saipem" التابعة لشركة "إي. إن. آي ENI" لمحاكمة بناءً على مزاعم بأنها دفعت 200 مليون دولار على شكل رشى لـ "سوناطراك" بين عامي 2007 و2010 مقابل سبعة عقود بقيمة ثمانية مليار دولار. في مطلع عام 2016، حكمت محكمة جنائية على ستة أشخاص، بمن فيهم مزيان وابنيه، بالسجن بسبب جرائم فساد تتراوح بين اختلاس الأموال العامة والقبول برشى. "Affaire Sonatrach 1: sursis pour Mohamed Meziane, prison ferme pour son fils", TSA, 2 February 2016.

في الأفق بعد حوالي ثلاث سنوات. حسب مستويات الإنفاق الحالية، فإن صندوق ضبط الموارد، وهو صندوق الثروة السيادية المتعلق بضبط الموارد، والذي تم تأسيسه عام 2000 لإدارة الفائض من إيرادات النفط والغاز، من المتوقع أن يفرغ في عام 2016. أما احتياطيات العملة الأجنبية، التي انخفضت بـ 35 مليار دولار عام 2015 لتصل إلى 143 مليار، فيتوقع أن تستنفد تماماً عام 2018.[13] لقد سعت الحكومة لإيجاد حل من خلال التنقيب عن الغاز الصخري. تقدر معلومات الطاقة الأمريكية أن الجزائر تمتلك حوالي 20 تريليون متر مكعب (707 تريليون قدم مكعب) من الغاز الصخري الممكن تقنياً استخراجه و (5.7 مليار برميل) من النفط الصخري الممكن تقنياً استخراجه، ما يضعها في الموقع الثالث بعد الصين والأرجنتين من حيث موارد الغاز الصخري القابلة للاستخراج من الناحية التقنية.[14] محلل ذو خبرة طويلة في قطاع النفط والغاز الجزائري قال:

> يمثل النفط والغاز الصخريان للجزائر فرصة للخروج من وضع غير مرغوب فيه. منظور الصناعة للجزائر الآن يتمثل في أنها لاعب غير أساسي، فهي تنتج النفط والغاز، لكن ليس بطريقة تنافسية أو مثيرة للاهتمام. لكن إذا أصبحت منتجاً للنفط والغاز الصخريين فإنها ستتمكن من تلبية احتياجات الطاقة المحلية والتصدير إلى أوروبا.[15]

كما يقول المتخصصون بصناعة النفط والغاز إن من شأن التحسينات في الإدارة، واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد وتقليص المتطلبات البيروقراطية أن يرفع من إنتاج النفط والغاز التقليديين للتعويض عن انخفاض الأسعار، مع آثار سياسية أقل من تلك التي يحدثها تطوير موارد غير تقليدية مثل النفط والغاز الصخريين.[16]

ج. التحولات في الجنوب

مع انخفاض أسعار وإنتاج النفط، تراجعت قدرة الدولة على "شراء" السلم الاجتماعي، لكن المراهنة على نظام الريع، حتى عندما يعمل بسلاسة، من شأنه أن يشكل مخاطرة. إن الاعتماد المفرط على إعادة توزيع الريع وحده يمكن أن يغفل أسباب الاستياء والمطالب بتحقيق العدالة والمساواة والكرامة.[17] يمكن للمحسوبية والرعاية السخية أن ترضي ما يكفي من الناس لتهدئة فورة من الاستياء، لكنها تبقى في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً مع تدهور الاقتصاد، خصوصاً بعد أن أثبت الجهاديون في الدول المجاورة قدرتهم على استغلال الأزمات الاجتماعية وقدرتهم الأكبر على استغلال الاستجابات الحكومية غير الكافية وثقيلة الوطأة في معظم الأحيان على هذه الأزمات. في النهاية، يمكن حل مشكلة شعور الجنوب بالإقصاء فقط من خلال التمثيل الأفضل والاندماج على المستوى الوطني، والاعتراف بالاحتياجات والتحديات الخاصة بالمناطق وكذلك من خلال توزيع أكثر عدالة للموارد.

يمر الجنوب بمرحلة تحول واسع النطاق، يدفعه معدل نمو سكاني سنوي مقداره 2% على مستوى البلاد، وعملية تحضّر سريعة (69 بالمئة من السكان كانوا ريفيين عند الاستقلال؛ أما اليوم فـ 70 بالمئة منهم يعيشون في المدن) وارتفاع سقف التطلعات بسبب التعليم والإنترنت.[18] تضم المنطقة 10 بالمئة من إجمالي السكان فقط لكن 36 بالمئة من البلديات الفقيرة في البلاد.[19]

---

[13] تخلت كل من شركة "بريتيش غاز" و"توتال" عن حقل خلال العامين الماضيين، لأسباب مثل فرض رخصة تنقيب لمدة ثلاث سنوات في حين أن عشر سنوات هي الفترة المعيارية في صناعة النفط. كانت الردود على جولات المناقصات منذ عام 2007 "كئيبة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير تنفيذي لشركة نفط دولية، الجزائر، أيار/مايو 2015. George Joffe, "Fracking won't fix Algeria's oil woes," *al-Araby al-Jadeed*, 13 March 2015. "Le fonds de régulation des recettes s'épuisera dès la fin de l'été 2016, selon des experts", *Maghreb Emergent*, 5 March 2016

[14] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل رفيع المستوى لشركات النفط، الجزائر، حزيران/يونيو 2015. "World Shale Resource Assessments", EIA, 24 September 2015.

[15] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جيف بورتر، المدير العام التنفيذي لشركة نورث أفريكا ريسك كونسلتينغ North Africa Risk Consulting ، حزيران/يونيو 2016.

[16] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار أجنبي رفيع المستوى لشركات النفط، الجزائر، حزيران/يونيو 2015.

[17] Naoual Belakhdar, "'l'Eveil du Sud' ou quand la contestation vient de la marge", *Politique africaine*, no. 137, March 2015, pp. 27-48.

[18] "National Report on Housing for the Conference on Housing", République Algérienne démocratique et populaire, July 2014. مهد التوسع في التعليم والبنى التحتية في سبعينيات القرن العشرين، مصحوباً بسياسات التوطين ونقل السكان، مهد الأرضية لوجود تخمة من الخريجين العاطلين عن العمل في ورقلة وانتشار خبرات النفط والغاز في عين صالح.

[19] Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), *Algeria Modern* (London, 2016), p. 24.

ما يزيد في تعقيد الديناميكيات الاجتماعية هي التركيبة الإثنية للجنوب، الذي يضم مجتمعات إثنو – لغوية أمازيغية كبيرة، مثل الطوارق والورقليين والمزابيين.[20] الحزب الوطني الحاكم، جبهة التحرير الوطني، اتبع منذ وقت طويل سياسة استمالة القيادات السياسية والدينية التقليدية في المجموعات الجنوبية، مثل الزوايا (أو الأخويات الصوفية)، وأمينوكالات الطوارق (زعماء القبائل والجهات) والقيادة السياسية المنظمة للمزابيين المعروفة بمجلس الكرثي. الإدارة المحلية في الولايات الجنوبية، التي يسود تصور بأنها تحابي العرب واستمالت النخب الأمازيغية، تدار في معظم الأحيان من قبل الشماليين.[21] إن استمالة النخب تعطي انطباعاً ظاهرياً بالمشاركة لكنها تنزع إلى نشر الموارد بشكل ضيق؛ حيث إن العديد من الجنوبيين المؤثرين، بمن فيهم الشباب الحضريين والنقابيين وحتى النخب التقليدية، يشعرون بأن أشخاصاً من خارج مجتمعاتهم يديرون حياتهم طبقاً لأولوياتهم هم.

الاحتجاجات والإضرابات وأحداث العنف المتقطعة في الشمال في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، المطالبة بالحقوق الاقتصادية وحقوق الأقليات وصلت إلى أوجها في أحداث شغب تشرين الأول/أكتوبر 1988، احتجاجاً على ارتفاع الأسعار والبطالة والتقشف. تلاشت المواجهات في التسعينيات، مع طغيان الأزمة الأمنية على المسائل الاجتماعية.[22] إلا أنها عادت إلى الظهور في الجنوب على مدى العقد ونصف العقد التاليين من القرن الحالي، عندما طالبت حركة حديثة التأسيس، "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة"، بحلول لمشاكل البطالة وانعدام المساواة بين المناطق، ووضعت بذلك المخاوف والاهتمامات الجنوبية، وللمرة الأولى، على الخريطة الوطنية؛ وتشكلت تنسيقية وطنية للحريات والانتقال الديمقراطي في ورقلة بعد فترة حضانة دامت عقداً من الزمن، وأطلق المواطنون في عين صالح حركة وطنية ضد التنقيب عن النفط الصخري، ما أشعل شرارة الاحتجاجات في الجزائر ووهران وقسنطينة وفي سائر مدن الجنوب؛ واندلاع القتال المذهبي في غرداية، ما أدى إلى أول إضراب لقوات الأمن في الجزائر، التي توجهت في مسيرة إلى مكتب الرئيس.

هذه القلاقل المستمرة لكن المتقطعة في هذه المواقع تشير إلى ظهور ديناميكيات سياسية ذات خصوصية جنوبية. إن الشعور بعيوب ونواقص الحوكمة أقوى في المناطق الغنية بالنفط. لقد حل الجنوب، وهو الأقل سكاناً، والأهم استراتيجياً من حيث الموارد الطبيعية والأكثر صعوبة من حيث السيطرة بالنظر إلى طبيعته الجغرافية، محل المناطق الشمالية مثل القبائل كمركز للاحتجاجات. وتتمثل مظالمه في شواغل اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية شديدة الترابط، وتهم جزئياً وبشكل محدد المجتمعات المحلية، كما تعكس جزئياً مشاعر وطنية، خصوصاً الاستياء من دولة ريعية في حالة أزمة.

[20] الأعداد غير واضحة لأن الدولة ألغت التصنيفات الإثنية في تعداد عام 1966.
[21] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان محليين، غرداية، ورقلة، عين صالح، أيار/مايو 2015، أيار/مايو 2016.
[22] Belakhdar, "'l'Eveil du Sud'", op. cit.

III. الاضطرابات في الجنوب: ثلاث حالات دراسية

إن تزامن الاضطرابات في كل من عين صالح وورقلة وغرداية، خصوصاً بالنظر إلى الهدوء النسبي في أماكن أخرى، يظهر الموقع المركزي للصحراء في سلم وأمن الجزائر اليوم.[23] في حين ينزع كبار المسؤولين إلى تصوير النشطاء الجنوبيين على أنهم انفصاليين، فإنهم يناضلون، بطرق مختلفة، من أجل المزيد من المشاركة وأن يكون لهم صوت أكبر في الدولة.[24] ما يغذي الحركات الاحتجاجية في ورقلة وعين صالح هي مطالب بالحصول على مزايا أكبر من استخراج الموارد الطبيعية، ما يسميه المحللون "جهوية الموارد"، إضافة إلى المخاوف البيئية.[25] ساعدت السياسات الإقصائية والحوكمة الضعيفة في منطقة غنية بالموارد على تفاقم التوترات في غرداية، حيث تجلّت على شكل صراع مذهبي.

تتميز الأزمة في غرداية بأنها تجمع بين قضية الأقليات الإثنية والدينية والشواغل السياسية والاقتصادية للسكان في مناطق أخرى من الجنوب.[26] يقول المزابيون، وهم أمازيغ من أتباع المذهب الإباضي، إنهم يواجهون تمييزاً هيكلياً في سياسات التعريب، إضافة إلى هجمات على منازلهم ورموزهم الدينية ومؤسسات أعمالهم من قبل المجموعات العربية التي تتبع المذهب المالكي.[27] تقوضت هيمنتهم الديمغرافية التاريخية في وادي مزاب بسبب تحولات ديموغرافية سريعة منذ ثمانينيات القرن العشرين، جزئياً بسبب توطين الدولة لقبائل عربية وجعل غرداية العاصمة الإقليمية في عام 1985. يقولون بأن هذا ضاعف من أعداد الوظائف الإدارية التي شغلها العرب بشكل رئيسي وعمّق التوترات الطبقية، بين المزابيين الحضريين الأثرياء نسبياً من جهة والعرب البدو الفقراء الذين استخدموا الأحزاب القومية العربية ونفوذها لتحقيق الارتقاء الاجتماعي، من جهة أخرى.[28] أبرز الدعاة التكفيريين في المنطقة وصم المزابيين بـ "المرتدين الشيعة"، لتبرير الهجمات العنيفة عليهم.[29]

آ. غرداية

1. الصراع الإثني – الطائفي: المزابيون ضد العرب

منذ عام 2013، كانت المواجهات المحلية بين المزابيين والعرب سرعان ما تشتعل ويصبح من المستحيل تقريباً إخمادها.[30] في ولاية غرداية حوالي عشر بلدات يقطنها حوالي 360,000 نسمة. في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وبعد إرسال المئات من شرطة مكافحة الشغب إلى هناك حيث مكثوا عشرة أشهر في ظروف صعبة، عادوا إلى العاصمة وشرعوا، مع آخرين ظلوا في غرداية وبضع عشرات في وهران، في

[23] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ديدا بادي، مدير الأبحاث في المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخية، والأنثروبولوجية والتاريخية، الجزائر، أيار/مايو 2015. في حين أن نواة الاضطرابات المستمرة انتقلت إلى الجنوب، فإن تقريراً رسمياً للدرك سجل 429 "إخلالاً بالنظام العام" الثلث الثاني من عام 2016 (بمعدل 5 في اليوم) مع تدخلات في المراكز الحضرية الشمالية مثل ميديا، والجزائر، وبومرداس، وبليدة، وعنابة وسكيكدة. "La gendarmerie s'inquiète d'une situation sociale qui reste préoccupante", TSA, 8 August 2016.

[24] يتهمنا [رئيس الوزراء عبد المالك سلال] بأننا انفصاليون. "نحن لن نتفاوض معه ...". انظر "Ouargla: les organisateurs de la marche du 14 mars refusent de rencontrer l'envoyé spécial de Sellal", Algerie-focus.com, 11 March 2013.

[25] "إذا كانت قومية الموارد تتعلق بإصرار الدول على الحصول على مزايا أكبر من استخراج الموارد الطبيعية من قبل الشركات الأجنبية، فإن مناطقية الموارد تتعلق بمطالبة المجتمعات المحلية بمزايا أكبر من نفس تلك الصناعات لكن على حساب الدولة المركزية". Geoff Porter, "The new resource regionalism in North Africa and the Sahara", *Dossiers du CERI*, Centre de recherches internationales, July 2013.

[26] كان "الربيع البربري" فترة حفلت بتحركات النشطاء في منطقة القبائل والجزائر عام 1980 وقمعت بعنف من قبل الجيش.

[27] مزابيو الجزائر هم مؤسسو مجمع من خمس مدن عمره 1,000 عام يتكون من غرداية، وبني يزغن، والعطف، ومليكة وبنورة، ويشمل أيضاً المدينتين حديثتي التأسيس بريان والقرارة اللتان تقعان 600 كلم جنوب الجزائر. فيما يتعلق بمزاعم التمييز ضد المزابيين، انظر أدناه.

[28] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان مزابيين، غرداية، أيار/مايو 2015. Nacer Djabi, "Solving the tensions in Algeria's Ghardaia region", Arab Reform Initiative, July 2015.

[29] التكفير هو قيام مسلم بإعلان مسلم آخر كافراً. التكفيريون هم إسلاميون متطرفون (بمن فيهم معظم المجموعات الجهادية السنية المعاصرة) يمارسون التكفير، في كثير من الأحيان لاستعمال العنف المميت ضد مسلمين آخرين، وهو العنف الذي كان سيعتبر، دون ذلك المبرر، انتهاكاً للأوامر القرآنية. بعض التكفيريين يعتبرون الإباضيين، خطأ شيعة.

[30] لقد حدثت مواجهات في غرداية، وبريان والقرارة. أحداث العنف الحالية اندلعت عام 2013، لكن الصدامات تعود إلى عام 1985، عندما تمت مصادرة أراضٍ في غرداية يملكها كلها تقريباً مزابيون ووزعت على العرب كجزء من عملية التوطين وتوسيع السيطرة لتشمل السكان الجنوبيين في المناطق النائية وغالباً ما يكونون من الرحّل.

أول إضراب على الإطلاق تقوم به قوات الأمن، مطالبة بتحسين ظروف العمل ووضع حد لعمليات الانتشار طويلة الأمد.[31] عندما خرج أولئك في مسيرة إلى قصر المرادية الرئاسي، وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الحرس الرئاسي. اجتمع بهم ذاك المساء رئيس الوزراء عبد المالك سلال، ووعدهم بالاستجابة لمطالبهم، لكن ليس لمطلبهم الرئيسي المتمثل في إقالة المدير العام للشرطة، اللواء عبد الغني هامل.

بدأ التصعيد بين المزابيين والمجموعات العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، عندما اعتقل 150 شخصاً خلال صدامات جرت حول مباراة لكرة القدم في القرارة، الواقعة على بعد 100 كلم شمال شرق غرداية. مراقبون حياديون أيدوا تصور المزابيين بأن قوات الأمن تدخلت لصالح العرب.[32] في الشهر التالي، أغلق متظاهرون مزابيون مركز غرداية، وطالبوا السلطات بنشر مخصصات السكن الشعبي والأراضي المخصصة للبناء. بعد أن أعادت الشرطة فتح المنطقة، أُحرقت المحلات التجارية التي يملكها المزابيون، ما أدى إلى أعمال انتقامية وانتقام مضاد. في النهاية، قتل خمسة عشر شخصاً، معظمهم من المزابيين.[33]

على مدى العامين التاليين، ووسط أعمال عنف متفرقة حصدت العديد من الأرواح، بدأت حالة من العزل الطائفي التلقائي في الأحياء المختلطة. السكان الذين كان قد مضى على وجودهم أمد طويل في تلك الأحياء خرجوا منها، إما بسبب التهديدات أو مدفوعين بمخاوفهم. المزابيون والعرب الذين خرجوا من شوارعهم أو أحيائهم كانوا يتعرضون للخطر. وحدهم المهاجرون من جنوب الصحراء، الذين كان ينظر إليهم على أنهم محايدون، كان بوسعهم العبور بثقة وتجاوز الحدود غير المرئية. شكل المزابيون المسلحون بالسكاكين وزجاجات المولوتوف الحارقة مجموعات دفاع ذاتي وصوروا ووزعوا لقطات فيديو تصور الشرطة وهي تحمي متظاهرين عرب كدليل من وجهة نظرهم على تحيز السلطات.[34]

وصل العنف إلى أوجه عام 2015. في حزيران/يونيو، خلال شهر رمضان، رمى عرب عبوات على سيارة في بريان، ما أدى إلى إصابة أربعة مزابيين بحروق بليغة. في الشهر التالي، قتل العشرات من كلا الجانبين وجرح المئات في أقل من أسبوع. تم نشر الجيش لاحتواء الوضع، لكن بعد أن كانت آلاف المنازل ومؤسسات الأعمال قد أحرقت، وأغلقت المدارس لفترات طويلة من الزمن.[35]

2. الخلافات داخل كل مجموعة

أبرزت التوترات خلافات ليس بين المجموعتين وحسب، بل داخل كل منهما أيضاً. مع تردي الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فقدت النخب المزابية – التي تشكل شبكات روحية وسياسية وقبلية ومحلية محكمة – نفوذها في أوساط شباب الطائفة.[36] تخسر السلطات التقليدية، غير القادرة على حماية جماعاتها والتي ينظر إليها على أن الدولة قد استمالتها، نفوذها أمام نشطاء متحمسين مثل كمال الدين فخار، الطبيب الذي تحول

[31] كانت إحدى وحدات الأمن الجمهوري المكلفة بمكافحة الشغب مسؤولة عن الإضراب، وطالبت بظروف عمل أفضل، والحق في تشكيل نقابة وإقالة المدير العام للأمن الوطني اللواء عبد الغني هامل.

[32] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء مزابيين، وصحفيين محليين، غرداية والجزائر، أيار/مايو 2015؛ غرداية، أيار/مايو 2016.

[33] يقول المزابيون إن رئيس أمن الولاية، عبد الحق بوراوي، يظهر بوضوح في مقطع فيديو مصور على هاتف محمول في عملية تدنيس لمقبرة مزابية وتدمير مقام الشيخ المزابي أمي سعيد، وهو موقع مدرج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي ومقدس لدى المزابيين. انظر ImazighenLibya, www.youtube.com/watch?v=kyUhr0_FAzo, YouTube, 6 February 2014 and mzab europe www.youtube.com/ watch?v=i7N21 E0nsQI, YouTube, 14 April 2014.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي محلي، غرداية، حزيران/يونيو 2015. "بدأنا بتشكيل مجموعات دفاع ذاتي عندما لاحظنا أنه كان يتم حرق منازلنا، وكانت الشرطة تتدخل لصالح العرب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة مجموعات الدفاع الذاتية المزابية، غرداية، أيار/مايو 2015. وقال إن العشرات من دوريات الأحياء تشكلت منذ ذلك الحين، وأنه حتى طلاب المدارس الثانوية شكلوا وحدات مسلحة بأسلحة خفيفة. "En Algérie, Ghardaïa enflammée par les violences communautaires", *Le Monde*, 19 February 2014.

[35] "Ghardaia: nouvelles échauffourées entre jeunes à Berriane", Algérie Press Service, 17 June 2015. جرى القتال الأعنف والأطول في الأحياء المختلطة، مثل ثنية المخزن وحاج مسعود، وحول حي الكرثي السكني ، الذي كان بوسع ألف ساكن عربي أن يصلوا إليه عبر منطقة مزابية، حيث تم رميهم بالحجارة وزجاجات المولوتوف.

[36] هناك حوالي 200 مجموعة قبلية في المجتمع المزابي، مقسمة بين سبع مدن رئيسية – خمس بلدات في ولاية غرداية إضافة إلى قرارة وبريان – ولكل منها سلطتها القبلية (مجموعة العشائر) المسؤولة عن القضايا الاجتماعية مثل التعليم. مجلس الكرثي يجمع نخب المدن السبع ويشكل نقطة الارتباط السياسية مع السلطات الجزائرية.

إلى ناشط وأسس حركة "الاستقلال الذاتي" لمزاب، وكتب إلى الأمين العام للأمم المتحدة يدين حملة "التطهير العرقي" التي تشنها الدولة الجزائرية.[37]

العديد من الشباب المزابيين، الذين وضعوا محنتهم في إطار طائفي، استنتجوا أن خيارهم الواقعي الوحيد يتمثل في الرد بالمثل.[38] يتناقض هذا مع موقف الهيئات التقليدية المحافظة للمزابيين، مثل مجلس الكرثي، المجلس المحلي الذي يحتفظ بعلاقات قوية مع الدولة، والذي دعا إلى التهدئة و فسر مناخ انعدام الأمن بأنه نتاج انهيار القانون والنظام وليس عنفاً إثنياً. أحد أعضاء المجلس قال مفسراً تفضيله للمفاوضات:

> وجهة نظرنا هي أن هذه ليست حوادث بين الطوائف. ثمة هجمات متكررة تقوم بها مافيات إجرامية. لكننا حاولنا أولاً من جهتنا، لأننا نعلم أن معظم الأضرار وقعت على جانبنا من الصراع، أن نأخذ لحظة وأن نفكر ونراقب. وذكّرنا الدولة بواجبها طبقاً للدستور بالمحافظة على أمن المواطنين وممتلكاتهم.[39]

في حين عبر المجلس عن رضاه عن الكيفية التي تعالج بها الدولة الأوضاع، فإن أحد الأعضاء تخلى عن منزله الذي أقام به منذ أربعين عاماً في حي ثنية المخزن الذي كان مختلطاً والذي نشأ فيه انفصال ذاتي حالياً بعد أن نهبه العرب، واشتكى قائلاً: "كل ما يمكننا فعله هو أن نبتلع المهانة ونبتسم".[40]

المجموعات العربية تعاني من الانقسام أيضاً، ولو بشكل مختلف. بالمقارنة مع المزابيين، فإن عرب منطقة غرداية يفتقرون إلى الهيكليات التي توحدهم. إنهم مزيج من القبائل المحلية – الشعانبة والمذابيح والسعيد والمخادمة – إضافة إلى المهاجرين الاقتصاديين من مناطق أخرى من الجزائر. بشكل عام، فإنهم يميلون إلى السلفية على نحو متزايد، مع وجود بعض العناصر المتشددة في أوساطهم.[41] صدر التحريض على العنف من أحمد سقلاب، وهو داعية شاب من بريان، درس في السعودية، وله عدد كبير من الأتباع على الإنترنت. كما أن قناة "إقرأ" الفضائية التلفزيونية التي يملكها سعوديون وتحظى بالشعبية في أوساط السلفيين الجزائريين، بثت فتوى أصدرها رجل دين جزائري تعلن الإباضيين "أعداء الله".[42]

لكراهية العرب لجيرانهم المزابيين أسباب أخرى أيضاً. نظراً إلى أنهم استقروا في المدن منذ وقت طويل، وطوروا علاقات تجارية واستثمروا في التعليم، فإن المزابيين أنجح تجارياً. كما أنهم يستفيدون من بعض الحقوق الحصرية للأقليات؛ حيث إن مدارسهم الخاصة ومساجدهم، على سبيل المثال، لا تخضع لسيطرة الدولة من حيث التعليم والمحتوى، على عكس المدارس والمساجد العربية. لكن بشكل عام، فإن العرب يشعرون بأن الدولة الجزائرية تمثلهم.[43] بهذا المعنى، فإن الاستقلال الثقافي للمزابيين ليس أمراً يسعى العرب إلى تقليده بقدر ما هو تهديد ينبغي احتواؤه، وتشكل الدولة حليفاً في هذا المجال. أحد قادة المجتمع العرب قال:

> "المزابيون الذين يدرسون في المدارس الخاصة لديهم عُقد ضد العرب. الإباضيون يسمون أنفسهم المجموعة الوحيدة التي تسير على صراط مستقيم؛ ويعتبرون أنفسهم أعلى شأناً. على الدولة أن تخضع هذه المدارس لسيطرتها".[44]

3. استجابة مشوشة

لم تتمكن السلطات المحلية ولا الوطنية من التفاوض على إيجاد مخرج من المأزق. المناشدات الرامية إلى إقامة حوار سلمي والتي أطلقتها السلطات المزابية والعربية التقليدية أخفقت في وضع حد للعنف، ولم تستجب

---

[37] "نداء استغاثة وطلب إجراءات عاجلة"، رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بقلم الدكتور كمال الدين فخار، 3 تموز/يوليو 2015، كما نشرت على الموقع siwel.info.

[38] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعات دفاع ذاتي مزابية، غرداية، حزيران/يونيو 2015. مواقع مناصرة للأمازيغ على الإنترنت مثل siwel.info و tamazgha.fr تصور المزابيين على أنهم يواجهون حملات إبادة؛ وبعض المجموعات على فيسبوك تحرض بصراحة على العنف.

[39] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادة مجلس الكرثي، غرداية، أيار/مايو 2015.

[40] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس الكرثي، غرداية، أيار/مايو 2015.

[41] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ديدا بادي، مدير الأبحاث في المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخية، والأنثروبولوجية والتاريخية، الجزائر، أيار/مايو 2015.

[42] "رسالة إلى الحكومة الجزائرية"، www.youtube.com/watch?v=2MXJD35U3SY. "Ghardaia: les tenants et aboutissements d'une fitna organisée", Algerie-Focus.com, 9 July 2015.

[43] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مصطفى رباحي، وهو أستاذ علم اجتماع عربي، جامعة غرداية، غرداية، حزيران/يونيو 2015.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة المجتمع العرب، غرداية، حزيران/يونيو 2015.

السلطات الوطنية حتى الآن للدعوات التي أطلقها العرب، والمزابيون والبرلمان لإجراء تحقيق رسمي علني في الصدامات. تمت استعادة الهدوء فقط من خلال عسكرة الولاية، التي وضعت في تموز/يوليو 2015 تحت سلطة اللواء عبد الرزاق شريف.[45] إلا أن نشر الآلاف من قوات الشرطة والدرك والجيش يمثل في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً. وفي أسوئها، يخاطر باندلاع المزيد من العنف، بدليل الصدامات التي نشأت بين الشرطة والعرب في الأحياء ذات الأغلبية العربية، وبين الدرك والمزابيين في الأحياء المختلطة مثل الكرثي.

الأحزاب السياسية فاقمت الطائفية المتنامية من خلال استغلالها. جبهة التحرير الوطني في المدينة، وهي الحزب الحاكم على المستوى الوطني، لطالما خضعت لهيمنة مجموعة العرب الشعانبة القومية، التي تجمع هويات قومية وثقافية عربية تميل إلى سلوك ينزع إلى البلطجة أحياناً.[46] لقد أضعف المتطرفون النخب المزابية التقليدية التي وقفت إلى جانب الخطاب المعتدل الذي يتبناه الحزب الحاكم الثاني، "التجمع الوطني الديمقراطي".[47] كمال الدين فخار، على سبيل المثال، أقام علاقات مع "جبهة القوى الاشتراكية"، وهو حزب أمازيغي معارض تاريخي، قبل تأسيس حركته الانفصالية المتشددة. وحدها الأحزاب الإسلامية – "النهضة" و"حركة مجتمع السلم" (الفرع الجزائري للإخوان المسلمين) تتجاوز هذه الانقسامات المحلية وفيها أعضاء من كل منها في صفوفها.[48]

تكثر الاتهامات حول المسؤولية عن الفوضى. لقد سعت الحكومة إلى تحميل المسؤولية لجهات خارجية مختلفة: رئيس الوزراء عبد المالك سلال، ومدير ديوان الرئاسة، أحمد أويحيى، ووزير الخارجية رمطان العمامرة، حملوا المسؤولية للمغرب عن إثارة المشاكل، في حين أن وزير الشؤون الدينية محمد عيسى عزى العنف إلى مؤامرة سلفية.[49] المزابيون يقولون إن الحكومة أثارت المخاوف وزرعت الشقاق للمحافظة على بوتفليقة في السلطة وإدامة سيطرة معسكره، مشيرين إلى ترقية عدة مسؤولين أمنيين كانوا مسؤولين عن الفوضى في غرداية. وثمة آخرون من معسكري المزابيين والعرب يحاولون إثبات أن وعوده في المحافظة على الاستقرار وعود جوفاء، ويلمحون إلى مؤامرة حاكتها دائرة الاستعلام والأمن لإثارة العنف في غرداية.[50]

مثل تلك النظريات تقلل من شأن الجذور المعقدة للصراع بين المكونات المحلية المختلفة. رغم أنه لا ينبغي تجاهل العوامل الوطنية والإقليمية، فإن الأسباب المحلية أكثر أهمية، ومن أبرزها انعدام ثقة المزابيين في السلطات والسرية التي تتسم بها عمليات الحكومة. كخطوة أولى، على السلطات أن تجري تحقيقاً علنياً في الصدامات، خصوصاً في الدور الذي يمكن أن تكون قوات الأمن قد لعبته.

ب. عين صالح

1. من حركة شعبية سلمية ...

لم يكن ثمة ما يدفع على الاعتقاد بأن عين صالح، التي تقع على بعد 1,200 كلم جنوب الجزائر، والتي يقطنها أقل من 40,000 نسمة، ستصبح مركزاً لحركة بيئية على مستوى البلاد. في كانون الأول/ديسمبر 2014، اليوم الذي أعقب إعلان وزير الطاقة يوسف يوسفي عن أول اختبار ناجح تجريه الجزائر للتنقيب عن النفط الصخري على بعد 30 كلم من عين صالح، قام حوالي 5,000 شخص من سكان المدينة باحتلال الساحة المركزية، ساحة الصمود، وأغلقوا الطرقات. علمت المدينة، كغيرها في سائر أنحاء البلاد، عن عمليات التنقيب من الأخبار. حتى المسؤولين المحليين لم يكونوا قد أطلعوا على الأمر. كانت التعبئة عفوية، ونتيجة للمستويات الرفيعة من التعليم، خصوصاً حول قطاع النفط والغاز؛ ووعي بيئي تقليدي، خصوصاً في أوساط النساء؛ ومنتديات وسائط التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، التي نشرت المعلومات حول مخاطر التنقيب

[45] "Algérie – La wilaya de Ghardaia passe sous l'autorité de l'Armée", Canal Algérie, 8 July 2015.
[46] مصدر في غرداية استنكر غض نظر سياسيي "جبهة التحرير الوطني" المحليين عن قيام العرب بمصادرة الأراضي المزابية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي جزائري، غرداية، أيار/مايو 2015.
[47] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الكرثي، غرداية، أيار/مايو 2015.
[48] على سبيل المثال، فإن رئيس بلدية غرداية عضو إباضي في تحالف الجزائر الخضراء.
[49] "Ghardaia: Lamamra prend le relais de Sellal et Ouyahia pour accuser le Maroc", www.yabiladi.com, 1 August 2015; "'Un pays frère a financé ce qui s'est passé à Ghardaia' selon Sellal", www.algerie1.com, 12 July 2015; "Ghardaia: Mohamed Aïssa met en cause des salafistes extrémistes liés à l'école yéménite de Dammaj", Huffington Post Algerie, 19 July 2015.
[50] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مزابيين، غرداية، أيار/مايو 2015.

عن النفط الصخري.[51] قوبل سماح السلطات لشركة النفط الفرنسية "توتال" باختبار تقنيات استخراج نفط غير تقليدية ممنوعة قانونياً في فرنسا باستياء حاد في عين صالح، جزئياً لأن المنطقة كانت قد استعملت في الماضي لاختبار تكنولوجيا حديثة خطيرة، بما في ذلك الأسلحة النووية الفرنسية في ستينيات القرن العشرين.[52]

في الليلة التي أعلن فيها عن عملية التنقيب التجريبي، قام عبد القادر بوحفص، وهو مهندس محلي يعمل في سوناطراك وناشط في مجال الطاقة المتجددة، بتنظيم الطلاب ومهندسي الجيولوجيا والهايدرولوجيا والتنقيب في جولة من منزل إلى منزل لتحذير الأسر من أن عمليات التنقيب عن النفط الصخري ستلوث المياه الجوفية.[53] في وقت لاحق، شكل هؤلاء النشطاء، ومعظمهم كانوا يعملون في قطاع النفط والغاز، "لجنة الـ 22"، التي وجهت ومثلت الآلاف، الذين تجمعوا في اليوم التالي في ساحة الصمود. كان الجو بهيجاً وعائلياً، حيث كان الرجال والنساء والأطفال يقرأون الشعر ويغنون، والمتطوعون بسترات صفراء يقودون المئات في الشوارع. أصبح ذلك التجمع نواة للحركة المناهضة للتنقيب عن الغاز الصخري، واجتذبت الدعم من مناطق أخرى من البلاد.[54]

على النقيض من ذلك، رفضت الزوايا، وهي الأخويات الصوفية التي تتمتع بنفوذ ديني وثقافي وسياسي كبير في المنطقة، اتخاذ موقف حيال الغاز الصخري، ما رسخ صورتها على أنها مستمالة من قبل رعاتها في الدولة.[55] أفسح انسحابها حيال قضية مسيّسة بشكل كبير المجال لآخرين؛ حيث شجع النشطاء على المبادرة إلى استخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، التي طالما نظر إليها بتخوف على أنها أدوات للتدخل الداخلي والخارجي، لنشر فكرة أن النشاط، بما في ذلك العصيان المدني، يمكن أن يعطل سياسة الحكومة.[56] لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة دوراً مهماً سواء في تنسيق الأنشطة وتعبئة الدعم في الجنوب أو على المستوى الوطني؛ فبعد الاحتجاجات الأولى في عين صالح، جرت احتجاجات تضامن في تمنراست، وتيميمون، ومتليلي، وأدرار، وتقرت، وغرداية وورقلة، التي تتشاطر نفس التقاليد والعلاقات العائلية والاعتماد على نفس حوض المياه الجوفية، وكذلك نحو الشمال، في تيزي أوزو وبجاية وأخيراً في الجزائر العاصمة.

2. ... إلى العنف والتسييس

فوجئت الحكومة بفورية وكثافة الرد الشعبي، فأوفدت وزير الطاقة يوسفي لتهدئة لجنة الـ 22، دون نجاح. شعر المشاركون، والعديد منهم خبراء في أوجه متعددة من استخراج الموارد الطبيعية، بأنه متعالٍ، خصوصاً لأنه، كما يقولون، شكك في فهمهم لأساسيات التنقيب عن الغاز الصخري. بعد أن استمرت الاعتصامات

[51] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو المجلس الشعبي الوطني، محمد بالأمين عن "الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية"، أيار/مايو 2015. اثنتان من أبرز زعيمات الحركة، حسينة زقزاق وفتيحة توني، قادتا نساء المدينة في مسيرات واعتصامات وتحدثتا إلى الصحافة. النساء اللاتي يكلفن تقليدياً بمهمة توفير المياه في المجتمعات الصحراوية، لهن حساسية خاصة حيال احتمال تلويث المياه الجوفية بسبب التنقيب عن النفط الصخري. الوثائقي الأمريكي "أرض الغاز"، الذي تظهر فيه امرأة تحمل ولاعة تحت صنبور وتتسبب في انفجار، انتشر بشكل واسع على وسائط التواصل الاجتماعي.

[52] حصلت "توتال" على حصة 47% في حوض أحنت عام 2009. رسمياً، نفذت سوناطراك المشروع التجريبي للتنقيب عن الغاز الصخري، إلا أن مشاركة "توتال" كانت سراً مكشوفاً تأكد عندما أعلنت في كانون الثاني/يناير 2015 أنها لم تزر الموقع منذ حزيران/يونيو 2014. "Total Algérie: Nous n'avons jamais eu de license de gaz de schiste", Algerie-Focus.com, 3 March 2015. كان استخراج النفط بحقن الماء قد حظر في فرنسا منذ عام 2011 بسبب الضغوط الشعبية التي غذّتها مخاوف بيئية. انظر Tara Patel, "The French public says no to 'le fracking'", *Bloomberg Businessweek*, 31 March 2011.

[53] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حسينة زقزاق، العضو المؤسس للجنة وقف عمليات التنقيب عن الغاز الصخري على مستوى البلاد، أدرار، حزيران/يونيو 2015.

[54] انظر، على سبيل المثال، "Rassemblement anti-gaz de schiste à Alger", 17 January 2015, www.youtube.com/watch?v=iVuJ-w8397s.

[55] في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تحولت الجزائر من قمع الزوايا إلى إحيائها في محاولة لاستمالتها. "إن الصورة الرسمية عن الزوايا تبسيطية وجوهرية؛ حيث تصور الزوايا على أنها 'ملاذات للسلام'، ويزعَم أنها 'لم تتغير منذ قرون' و 'بعيدة عن الشؤون الدنيوية' و 'حيادية سياسياً'. إلا أن استخدام الدولة للزوايا كأدوات إضافة إلى المصالح والأنشطة الفعلية للزوايا يتناقض بشكل حاد مع مثل تلك الأوصاف". Isabelle Werenfels, "Promoting the 'good Islam': the regime and Sufi brotherhoods in Algeria", *Eurasia Review*, 12 September 2011.

[56] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محاد قاسمي، أحد قادة الاحتجاجات ضد التنقيب عن الغاز الصخري، أدرار، حزيران/يونيو 2015. حضر حوالي عشرة من القادة البارزين لمناهضة الغاز الصخري والبطالة دورة تدريبية أقامها ياسين زايد، المؤسس المشارك لـ "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين"، عام 2013 في الأغواط حول استخدام تقانة المعلومات والتفاعل مع وسائل الإعلام. "نشاطنا ليس مركزياً، لكن كلاً منا استفاد من هذا التدريب". المرجع السابق.

والمظاهرات بشكل سلمي لمدة شهرين، أرسل الرئيس بوتفليقة وفداً إلى عين صالح، بقيادة مدير الشرطة عبد الغني هامل. انتهت تلك المحاولة أيضاً بالفشل، عندما رد على دعوة لجنة الـ 22 إلى وقف عمليات التنقيب الاستكشافي (كشرط للمزيد من المحادثات) بذكر المخاطر الأمنية التي تواجهها البلاد. بعد أيام، دفعت تأكيدات رئيس الوزراء سلال على التلفزيون الحكومي بأن التنقيب كان حصرياً في مرحلته الاستكشافية وأنه لم تمنح أية تراخيص لاستغلاله، دفعت إلى مزيد من الاحتجاجات، حيث إن النشطاء كانوا يطالبون بوقف جميع عمليات التنقيب.[57]

كان وقف عمليات التنقيب هو المطلب الرئيسي لمظاهرة لم تمنح الترخيص أقامتها المعارضة السياسية في الجزائر العاصمة في 24 شباط/فبراير 2015، في الذكرى الرابعة والأربعين لتأميم الموارد الطبيعية.[58] وكان شعاراً بارزاً أيضاً مرة أخرى في 14 آذار/مارس عندما خرج حوالي 8,000 متظاهر في المليونية الثانية في ورقلة (حرفياً "مظاهرة المليون شخص"، وهو مصطلح اكتسب شعبية كبيرة في انتفاضات الربيع العربي عام 2011).[59]

نجحت لجنة الـ 22 لمدة شهرين في إبقاء الاحتجاجات سلمية. حيا المتظاهرون المئات من رجال الشرطة الذين أرسلوا من الشمال لمراقبة الساحة، وأعطوهم السجائر، وأجلسوهم في الأماكن الظليلة وأعطوهم المشروبات الباردة.[60] لكن ونظراً لشعورهم بالإحباط من رد المسؤولين الذين لم يعبّروا عن أي التزام، وشعورهم بالتشجيع من الدعم الأوسع الذي حصلوا عليه، حاول المتظاهرون في عين صالح بعد أربعة أيام من مظاهرة المعارضة في الجزائر العاصمة في شباط/فبراير، إظهار قدر أكبر من المواجهة وحاولوا إغلاق الطريق الواصل إلى موقع ثانٍ للتنقيب الاستكشافي عن الغاز الصخري كانت تديره سوناطراك و "هالي بيرتون"، على بعد عشرة كيلومترات شمال المدينة. أدى هذا إلى أولى الصدامات العنيفة مع قوات الأمن. أطلق الدرك الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية فأصاب ثلاثة متظاهرين بجروح بليغة، وأحرق مجموعة من الخيام في ساحة الصمود.[61]

أدت مظاهرة الجزائر العاصمة إلى تطور آخر لم يرحَّب به في الجنوب. خلال أول شهرين من نشاط الحركة، ظلت إلى حد ما فوق التجاذبات السياسية.[62] انطلاقاً من حذر الحركة من أن يتم استيعابها من قبل الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية ولتشكيكها بنوايا هذه الأحزاب، حيث إنها لم تعترض على قانون النفط والغاز لعام 2013 الذي يسمح باستغلال الغاز الصخري، فإن قادة الحركة وصفوا حركتهم بأنها اجتماعية بحتة.[63] أصبح هناك صعوبة أكبر في المحافظة على ذلك الخط بعد مظاهرة 24 شباط/فبراير في العاصمة، حيث تحالف النشطاء بشكل موسع مع أحزاب المعارضة، وربطوا قضيتهم بالانتقادات الأوسع نطاقاً للحوكمة على المستوى الوطني.[64]

في النهاية، قمعت السلطات الاحتجاجات بالتخويف ومن خلال استمالة لجنة الـ 22.[65] وزير الطاقة، يوسفي، أعلن في 23 شباط/فبراير 2015 عن تأسيس مرصد مستقل، لكن بتمويل حكومي، في عين صالح، حيث

---

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائدي الاحتجاجات المناهضة للتنقيب عن الغاز الصخري محاد قاسمي وحسينة زقزاق، أدرار، حزيران/يونيو 2015. "Gaz de schiste: le DGSN Abdelghani Hamel quitte In Salah sans régler le problème", *El Watan*, 18 January 2015. "Quand Sellal fait flamber In Salah", *Liberté*, 23 January 2015.

[58] في ذكرى تأميم الموارد عام 1971، تحدى تحالفا المعارضة السياسية، هيئة المتابعة والتنسيق وهيئة التنسيق الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي الحظر على المظاهرات وسارا في مظاهرة في العاصمة ترفع شعارات تربط التعبئة ضد التنقيب عن الغاز الصخري بمطالبهما بالانتقال الديمقراطي.

[59] "Des milliers des personnes au sit-in d'Ouargla", www.leconews.com, 14 March 2015. وضمت الشعارات "لا للتنقيب عن الغاز الصخري"، "صامدون، صامدون، للغاز الصخري رافضون"، "لا شمال، لا جنوب، الجزائر في القلوب"، و"الوحدة والسيادة، لإيقاف الغاز الصخري".

[60] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محاد قاسمي وحسينة زقزاق قائدي المظاهرات المناهضة للغاز الصخري، أدرار، حزيران/يونيو 2015.

[61] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شهود، أدرار، حزيران/يونيو 2015.

[62] كان أحد الشعارات التي حظيت بشعبية، "لا أحزاب سياسية ولا تسييس للحركة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محاد قاسمي، أحد قادة المظاهرات ضد الغاز الصخري، أدرار، أيار/مايو 2015.

[63] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء مناهضون للغاز الصخري، أدرار، حزيران/يونيو 2015. "Loi no. 13-01 ….", *Journal Officiel De La République Algérienne* no. 11, 24 February 2013

[64] "إن حقيقة أن الحكومة لا تستجيب لمطالبنا تعني أن من حق السكان استخدام المعارضة لفرض حقوقهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محاد قاسمي، قائد المظاهرات المناهضة للغاز الصخري، أدرار، حزيران/يونيو 2015.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حسينة زقزاق، العضو المؤسس للجنة وقف التنقيب عن الغاز الصخري على المستوى الوطني، أدرار، حزيران/يونيو 2015. وأضافت: "لا أعتقد أنهم غادروا [الساحة] بسبب الوظائف. أعتقد أنهم غادروا لأنهم كانوا خائفين. لقد تعرضوا لضغوط فعالة".

حصل فيه العديد من أعضاء اللجنة على مناصب رفيعة. إلاّ أن المرصد لم يرَ النور فعلياً. آخرون حصلوا على وظائف أو ترقيات في شركة "نفطال" التابعة لسوناطراك وفي قناة "النهار" التلفزيونية الموالية للنظام أو في ولاية تمنراست.[66]

مع زوال اللجنة، تبخرت الضغوط على الحكومة لتغيير اتجاهها فيما يتعلق بالغاز الصخري. لم تردّ رسمياً على المطالبة بوقف عمليات التنقيب.[67] المسؤولون التنفيذيون في صناعة النفط يؤكدون أن نشاط الغاز الصخري لم يعلَّق إطلاقاً، وعبر الرئيس بوتفليقة عن دعمه لاستغلال الغاز الصخري عندما وصفه، إضافة إلى النفط، والغاز التقليدي والطاقات المتجددة، بأنها "هبات من الله".[68]

لكن ما لم يحققه النشاط المناهض للغاز الصخري، حققه ارتفاع كلفة الإنتاج والانخفاض الشديد في أسعار النفط. في كانون الثاني/يناير 2016، كشفت جريدة **الخبر** أنه في مواجهة ارتفاع التكاليف وانخفاض العائدات، فإن سوناطراك قررت تعليق إنتاج الغاز الصخري إلى أن تعود الأسعار إلى 80 دولاراً للبرميل. (لم يتجاوز سعر النفط الخام 60 دولاراً للبرميل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، تراوح السعر بين 30 و50 دولاراً للبرميل). إلا أن الحكومة تستعد لذلك اليوم؛ حيث إن رئيس الوزراء سلال، في اجتماعه مع نظيره الروسي، ديمتري مدفيديف، في 27 نيسان/أبريل 2016، عرض التعاون مع "غازبروم" الروسية حول الغاز الصخري.[69]

ج. حركة العاطلين عن العمل

1. الرجال الذين وقفوا خلف المليونية

خرجت أكبر المظاهرات الجنوبية في ورقلة، وهي مدينة ذات أهمية استراتيجية يقطنها حوالي 140,000 نسمة، قرب حقول النفط الرئيسية في حاسي مسعود وحقول نفط حاسي الرمل التي أقيمت عليها قاعدة عسكرية للمنطقة الوسطى والشمالية الشرقية. اختلطت المظالم هناك بطريقة تصعّب فصلها ولا تسهّل حلها. وهي تشمل النمو السكاني السريع والتراجع الزراعي وانخفاض التجارة عبر الحدود في أعقاب إغلاق الحدود مع ليبيا وتونس ومالي بسبب المخاوف الأمنية. أشعلت هذه المظالم أزمة اجتماعية – اقتصادية على مستوى البلاد، لكنها أسوأ في الجنوب، حيث ترتفع المعدلات غير الرسمية للبطالة إلى 30%، خصوصاً في أوساط الشباب.[70]

وجد المزاج المعادي للحكومات في سائر أنحاء العالم العربي عام 2011 تربة خصبة في هذه البيئة. من بين أولى التجليات كانت الحركة الشبابية، اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالة. يتجاوز قادتها الخطوط الفاصلة بين الأحزاب التي تضع الإسلاميين في مواجهة النشطاء العلمانيين. استقدم أبرز قادتها، طاهر بلعباس، وهو ناشط مخضرم منذ عشر سنوات، ياسين زايد، وهو ناشط في مجال النقابات وحقوق الإنسان

---

[66] "Gaz de schiste: vers la creation d'une Observatoire independent", *El Watan*, 24 February 2015. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة المظاهرات المناهضة للغاز الصخري، أدرار، حزيران/يونيو 2015. لم يقبل بو حفص بأي منصب أو ترقية ويستمر في معارضة التنقيب عن الغاز الصخري من خلال منشوراته على الإنترنت. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد القادر بوحفص، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

[67] "كان البيان الذي يقول بأن التنقيب قد تم تجميده، وأنهم سيتوقفون عن الحفر، وتقييم الإمكانات الكامنة واتخاذ قرار بحلول عام 2019 ما إذا كانوا سيستمرون في ذلك، مزيفاً، ومحاولة لتهدئة السكان. في الواقع، فإنه لا يزال من المزمع البدء بالإنتاج عام 2022". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار قانوني جزائري لشركة نفطية متعددة الجنسيات، الجزائر، أيلول/سبتمبر 2015. لقد أصدرت الحكومة بيانات متناقضة حول مستقبل التنقيب عن الغاز الصخري واستبدلت يوسفي مباشرة بعد الاحتجاجات. التجمع الوطني لوقف الغاز الصخري، وهو حركة انشقت عن اللجنة، استخدمت الاجتماعات ووسائط الاتصال الاجتماعي للاستمرار في الضغط من أجل وقف التنقيب.

[68] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار أجنبي رفيع المستوى لشركة نفطية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015. "Bouteflika: 'Le gaz de schiste est un don de Dieu'", www.algeriepatriotique.com, 24 February 2015.

[69] "Algérie: Sonatrach suspend l'exploitation du gaz de schiste", Radio France Internationale (RFI), 21 January 2016. "علق الجزائريون إنتاج الغاز الصخري ليس بسبب الاهتمام [بالآثار البيئية] بل لأنه غير مربح. الشركات تعتقد [بأنها] ستمضي في النهاية بإنتاج الغاز الصخري عندما يكون السعر مناسباً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جيف بورتر، المدير العام التنفيذي لنورث أفريكا ريسك كونسلتنغ North Africa Risk Consulting، حزيران/يونيو 2016. "Algeria could cooperate with Russia's Gazprom on shale gas", Sputniknews.com, 27 April 2016.

[70] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير في شؤون العمل، الجزائر، آذار/مارس 2014. رسمياً، انخفض معدل البطالة من 30% عام 2000 إلى 11.2% عام 2015، طبقاً للديوان الوطني للإحصائيات.

في الأربعينيات من عمره، وبلقاسم خنشة، وهو إسلامي كرس نفسه للتنظيم الاجتماعي الموسع.[71] سعت المجموعة، بنجاح لا بأس به، إلى بناء حركة سلمية شاملة تتمتع بدعم واسع في أوساط الليبراليين، والإسلاميين والطلاب. اتحد هؤلاء حول معتقدات مشتركة بأن البطالة كانت تدفع الجنوبيين نحو القدرية والتطرف الديني والأفعال المتطرفة؛ وأن من شأن المساعدات العينية أن تخفف المعاناة مؤقتاً لكن لا يمكنها إزالة المظالم؛ وأن سوء الإدارة الاقتصادية للدولة كانت قد أدت إلى إيجاد نزعة اتكالية لدى الجنوبيين، بدلاً من توفير الفرص؛ وأن الجنوب كان "منطقة ذات سمعة سيئة" بسبب الإهمال المفرط بالمقارنة مع الشمال.[72]

في 8 حزيران/يونيو 2011 اصطدم مئات المتظاهرين مع قوات الأمن في ورقلة، بعد عدة أشهر من الاحتجاجات السلمية، والاعتصامات وعمليات الانتحار والتضحية بالذات هناك وفي حاسي مسعود التي لم تحظ بأي رد رسمي. اندلعت صدامات أخرى بعد ستة أشهر على بعد 260 كلم في الأغواط، بين قوات الأمن والسكان الذين أدانوا البطالة والفساد في الإسكان العام وممارسات التوظيف التي يقال إنها تحابي الشماليين. قادة "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين"، قادت الجنوبيين، للمرة الأولى في الذاكرة، للمطالبة بأن يكون لهم رأي في توزيع الموارد الوطنية ومحاسبة الحكومة على سياساتها الاقتصادية.[73]

بحلول عام 2013، تنامت قدرة "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" على التعبئة والحشد. في 14 آذار/مارس، اجتمع ما بين 5,000 و10,000 متظاهر أمام مبنى بلدية ورقلة في مليونية تحمل الأعلام والرايات وتهتف بشعارات تطالب بالوظائف والتنمية في الجنوب. قال بلعباس:

> من خلال المليونية، كنا نتمسك بحقنا في الاحتجاج والتعبير عن أنفسنا علناً ... في سائر أنحاء الجزائر، باستثناء العاصمة، التي لم تُفتح بعد. كما أن هذا كان ردنا على الإعلانات الافترائية والمهينة لرئيس الوزراء، عبد المالك سلال، ووزير الداخلية حينذاك، داهو أولد قبلية. سكان الجنوب سيتذكرون دائماً هذه العبارة المؤسفة لسلال الذي وصف الشباب العاطلين عن العمل بأنهم شرذمة أو مجموعات إرهابية ثانوية. لا تزال الكلمات الشائنة لأولد قبلية الذي تحدث عن "تحييد" الاحتجاجات والسيطرة على الوضع الأمني في الجنوب من أجل حماية المنشآت النفطية يتردد صداها في أذني.[74]

مليونية 2013، التي مضت بشكل سلمي بحضور قوات الأمن، دفعت الدولة إلى أخذ الاحتجاجات على محمل الجد، ونفذت سلسلة من الإجراءات الطارئة.[75] شعر قادتها أنهم أسسوا الحركة كمحاور مع السلطات المحلية والوطنية حول توزيع الموارد في الجنوب.[76] لكن كما حدث لغيرها من الحركات الاحتجاجية في الجنوب، فإن آمال هؤلاء سرعان ما خابت؛ حيث إن الإصلاحات المتمثلة في القضاء على الفساد والمحسوبية في التوظيف وتوفير تدريب فعال على الوظائف المحلية ذات الدخل المجزي في صناعة النفط والغاز، لم تتحقق. كما أضعفت انقسامات القيادة الحركة وأبطأت من زخمها.[77] قد يكون الأمر الأكثر أهمية هو المراقبة المستمرة، والمضايقة والتخويف التي تعرض لها المنظمون، الذين اتهمتهم وسائل الإعلام، دون دليل، بالإدمان على المخدرات والكحول، وأنهم كانوا يعملون كعملاء أجانب وأنهم يسعون سراً إلى استقلال الجنوب.

---

[71] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ياسين زايد، 12 آب/أغسطس 2016.

[72] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين"، ورقلة، أيار/مايو 2015.

[73] Luis Martinez, "Algérie: le calme avant la tempête?", *Le Monde*, 10 January 2012.

[74] "'Je démissionne pour couper court aux subterfuges du gouvernement', Taher Belabbes, ex porte-parole de la Coordination nationale de défense des droits des chômeurs", *El Watan*, 21 February 2014.

[75] أمر سلال بإجراءات طارئة، مثل توفير القروض المصرفية ذات التوجه التنموي ودون فوائد في الجنوب، والضغط على المتعاقدين الأجانب والمحليين وكذلك على الوكالات الوطنية لتعيين الموظفين من السكان المحليين ورفع رواتب موظفي القطاع العام. Belakhdar, "'l'Eveil du Sud'", op. cit. استقبل الوالي وفداً من العاطلين عن العمل وقدم لهم الوظائف، ومعظمها في الدرك.

[76] قال المتظاهرون إنهم بعد المظاهرة شعروا بقدر أكبر من احترامهم لأنفسهم وأنهم يتحدّون أولئك الذين يعتبرونهم منصاعين، أو مجرمين أو غير مهمين، وأنهم كانوا قد بدأوا بلعب دور منتج في المجتمع، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، ورقلة، حزيران/يونيو 2013. Belakhdar, "'L'Eveil du Sud'", op. cit.

[77] مركز أنشأ عام 2014 أظهر العيوب والنقائص التي يعاني منها التدريب؛ حيث لم توظف شركة سوناطراك أياً من المتدربين الأربعين الذين أكملوا أول دورة تدريبية ومدتها ستة أشهر. 12 من المتدربين فقط عثروا على عمل. الثلاثون شخصاً الذين ضمتهم الدورة الثانية كانوا لا يزالون دون عمل بعد ستة أشهر من انتهاء التدريب. "Ouargla à bout de patience", *El Watan*, 13 March 2015. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، ورقلة، أيار/مايو 2016. بدأ بلعباس بإدانة الشخصيات السياسية والعسكرية والمطالبة بتغييرات أكثر جذرية على المستوى الوطني. زايد ركز على "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" نفسها وعلى اللجان المحلية.

بحلول عام 2015، كان بلعباس قد ترك القيادة وغادر زايد البلاد، ووُضع بلقاسم في السجن.[78] كانت "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" قد أصبحت ضعيفة بحلول مليونية ذلك العام إلى درجة أن المعارضة السياسية الوطنية، التي تشترك مع النظام في عدم اكتراثها بالاهتمامات والمخاوف المحلية، تمكنت من استمالة المسيرة والتخفيف من حدة رسائلها المتعلقة بالبطالة ومناهضة التنقيب عن النفط والغاز الصخريين والتركيز بدلاً من ذلك على الانتقال الديمقراطي.[79]

2. المخاطر الأمنية لسوء معالجة "المسألة الجنوبية"

لقد دفع القمع في ورقلة، المستمر منذ عام 2011، النشطاء إلى تبني إجراءات متطرفة. في شباط/فبراير 2013، وبعد أيام من اعتقال الشرطة أكثر من عشرة من نشطاء "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" الذين كانوا قد تجمعوا في الأغواط لحرق شهاداتهم أمام هيئة التشغيل، اندلعت الصدامات بين قوات الأمن والمتظاهرين المتجمعين تضامناً مع زملائهم المحتجزين. ومؤخراً، تبنى المتظاهرون تكتيكات جديدة وأكثر إثارة للقلق، مثل خياطة أفواههم وجرح أذرعهم وصدورهم.[80]

ينبغي أن يدفع المسار الذي اختطه جيل سابق من القادة الحكومة إلى التوقف والتفكير قبل تجاهل المطالب المحلية. وينبغي أن تشكل حركة أبناء الجنوب، التي تأسست عام 2004 على يد كل من عبد السلام طرمون والأمين بن شنب، للمطالبة بالفرص الاقتصادية وتحسين توزيع الثروة في الجنوب، عبرة. بعد حوالي عقد من الزمن من الاحتجاجات السلمية غير المثمرة، انقسمت إلى فصيل هو "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" الذي ظل سلمياً على الأغلب وفصيلين متطرفين حملا السلاح. تعاون فصيل بن شنب مع مجموعة "المرابطون" بقيادة مختار بلمختار في تخطيط وتنفيذ الهجوم على مجمع غاز عين أميناس في الجنوب في كانون الثاني/يناير 2013؛ هرب طرمون وانضم إلى المتمردين وهدد باستعادة "الحقوق المغتصبة" للشباب الجنوبي بالعنف.[81]

إن الاخفاق المستمر في الانخراط إلى جانب مطالب الجنوبيين والاستجابة لها بشكل فعال خطر على نحو خاص، بالنظر إلى تكاثر المجموعات الجهادية وشبكات التهريب التي تساعدهم أحياناً. إضافة إلى هجوم عين أميناس في كانون الثاني/يناير 2013، أعلنت القاعدة في المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن هجوم صاروخي في 18 آذار/مارس 2016 على شركة النفط البريطانية BP ومنشأة غاز خريشبة التي تشغلها شركة "ستاتويل" Statoil في ولاية عين صالح. بيان القاعدة في المغرب الإسلامي الذي يعلن المسؤولية عن الهجوم قال إنه يهدف ليس فقط إلى شن "حرب على مصالح الصليبيين"، بل أيضاً لحماية البيئة ومنع

---

[78] بداية بعام 2011، استدعي بلعباس للتحقيق وتعرض للضرب. في كانون الثاني/يناير 2013، حكم عليه بالسجن شهراً بسبب إقامة تجمع غير مرخص وانتهاك أمن الدولة. "Taher Belabbes interpellé par les RG de Batna", *Quotidien d'Algérie*, 17 October 2011; "les policiers frappé Taher Belabbes", Syndicat national autonome des personnels de l'administration publique (SN-APAP), www.youtube.com/watch?v=LccYnGIC7jY, 4 May 2011; communiqué de SNAPAP, 7 January 2013, www.algeria-watch.org/fr/mrv/mrvrap/snapap_arrestation_belabbes.htm. في تشرين الأول/أكتوبر 2012، صدر حكم مع وقف التنفيذ على زايد بالسجن ستة أشهر لمهاجمة أحد رجال الأمن. في عام 2014، هرب من البلاد بعد تهديدات له ولأسرته. "Yacine Zaid condamné à six mois de prison avec sursis", *Le Matin d'Algérie*, 8 October 2012؛ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع زايد، الأغواط، 2014. اعتقل بلقاسم في كانون الثاني/يناير 2015. حكمت عليه محكمة بداية الأغواط، وعلى ثمانية قادة آخرين في حركة العاطلين عن العمل بالسجن من 12 إلى 18 شهراً "للتجمع غير المرخص" بعد أن طالبوا بقضاء مستقل أمام محكمة ورقلة. بعد أشهر من إطلاق سراحه، صدر بحقه حكم آخر بالسجن ستة أشهر بسبب فيديو نشره على فيسبوك ينتقد سجن أحد النشطاء من زملائه. "Algeria: prison for criticizing judiciary", Human Rights Watch, 7 June 2016.

[79] ضم المشاركون من المعارضة السياسية الوطنية "التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي"، التي تضم رئيس الوزراء السابق أحمد بن بيطور ورئيس حزب "الجيل الجديد" سفيان جيلالي، وممثلين عن حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"حركة مجتمع السلم" المرتبطة بالإخوان المسلمين.

[80] "Violentes émeutes à Laghouat: les jeunes réclament du travail", *Liberté*, 24 February 2013. "Les nouvelles formes de protestation des chômeurs à Ouargla", TSA, 24 February 2016.

[81] Hannah Armstrong, "The In Amenas attack in the context of southern Algeria's growing social unrest", *CTC Sentinel*, vol. 7, no. 2, 24 February 2014. "Enquête sur la disparition des jeunes du Sud suspectés d'avoir rejoint les rangs du MSJ", Echourouk Online, 17 June 2013. في 2 شباط/فبراير 2014، أقام سكان مدينة جانت الجنوبية اعتصاماً قرب سلسلة جبال تاسيلي نعاجر، دعماً لطرمون الذي يختبئ هناك، مطالبين السلطات بوقف العمليات العسكرية والشروع في حوار لاستسلامه. "A Djanet, on veut que l'armée dialogue avec Abdessalam Tarmoune", *El Watan*, 7 February 2014.

التنقيب عن الغاز الصخري، وهو دليل على انسجام المجموعات الجهادية مع مظالم الجنوبيين وسعيها لاستغلالها.[82]

علاوة على ذلك، فإن الصحراء الجزائرية، الواقعة وسط منطقة مضطربة على نحو متزايد وتربط ليبيا وغرب أفريقيا بمالي والنيجر، ضعيفة أيضاً أمام الشبكات المزدهرة لتجارة الممنوعات. يمكن للتهريب أن يجتذب الشباب الجنوبيين العاطلين عن العمل الذين يشعرون بأن السلطات تخلت عنهم. تهريب الأسلحة على نحو خاص في ازدياد؛ حيث تمكن الجيش من حجز أسلحة من عيار كبير بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2016 أكثر من أي وقت سابق، منذ بداية "العقد الأسود" عام 1992.[83]

[82] "Situation on Krechba plant in Algeria clarified", www.statoil.com/en/NewsAndMedia/News/2016/Pages/Algerieoppdatering1803.aspx. "Algerian army kills militants behind Krechba gas plant attack: source", Reuters, 20 March 2016. Clifford Krauss, "BP and Statoil pull employees from Algeria gas fields after attack", *New York Times*, 21 March 2016. لم يصب أحد من الموظفين البالغ عددهم 600 شخص.

[83] "Dans le sud algérien, le spectre de la radicalisation des mouvements de protestation", tsa-algerie.com, 5 March 2015. "Saisies d'armes: du jamais vu dans l'histoire de l'Algérie", *El Watan*, 15 April 2016.

IV. استجابات الدولة

أ. إدارة الاضطرابات الجنوبية

تتخذ السلطات الجزائرية بعض الإجراءات لتحسين الإدارة في الجنوب وتسعى للحوار. في أيار/مايو 2015 عل سبيل المثال، أعلنت عن إعادة تقسيم المناطق، بحيث تقع كل منها تحت حكم والي (محافظ المقاطعة)، بما في ذلك غرداية وورقلة، إضافة إلى تمنراست، حيث تقع عين صالح. يرحب المسؤولون المحليون المنتخبون بهذا التحرك، الذي من شأنه أن يعزز الإدارة، رغم أن ثمة مخاوف من أنها ستوسع أيضاً الهيكليات الأمنية وتزيد من سيطرتها ودقتها.[84] كما تم الترحيب بجهود وزيرة التعليم منيرة بن غبريط منذ عام 2016 لردم الفجوة بين المؤشرات التعليمية في الجنوب والشمال، رغم أن هذا المشروع بعيد المدى لن يحل قريباً التحديات التي يواجهها الجنوب.[85] لقد أفضى الحوار بين الأطراف المحلية المعنية والمسؤولين رفيعي المستوى إلى تحقيق بعض مطالب المحتجين، مثل توفير فرص العمل.[86] لقد كان للاضطرابات بعض الآثار غير الملموسة أيضاً، مثل المزيد من تسليط الضوء على السكان الجنوبيين، ما ساعدهم في دفع أجندتهم والمجادلة بأن الحلول يمكن أن تأتي فقط من خلال الانخراط، وليس من خلال الفرض من أعلى إلى أسفل.

لكن من غير المرجح أن يكون ذلك كافياً. في حين كانت استجابات الدولة إيجابية، لكنها كانت حتى الآن تكتيكية ومؤقتة ولا تعالج القضايا التي تتطلب تغييرات شاملة في السياسات، مثل استئصال الفساد والمحسوبية والتشاور حول تقنيات التنقيب محط الخلاف. حتى إن النشطاء الجنوبيين أكثر تشاؤماً في أن تمضي الدولة أبعد من ذلك للاعتراف بـ "كرامتهم كمواطنين"، ولبناء مجتمع وطني شامل يأخذ بعين الاعتبار هويتهم الثقافية ويوفر بشكل عام رخاءهم الاقتصادي. دون ذلك، فإن الخطوات الصغيرة، رغم أنها موضع تقدير، إلا أنها تبدو وسيلة لإدارة المعارضة.[87] ديدا بادي، وهو عالم أنثروبولوجيا من تمنراست، يقول:

> ليس هناك استراتيجية. حاولوا أولاً استخدام النخب المحلية، لأنهم اعتقدوا أن المشكلة مشكلة شباب. عندما لم ينجح ذلك، استخدموا الشرطة والقوة والقمع، في غرداية، في ورقلة، وفي عين صالح. من ثم وجدوا أن ذلك لم ينجح، لأن هذه الحركات كانت تتحول إلى حركات وطنية، وحتى دولية. الآن ماذا سيفعلون؟[88]

رد الحكومة الأخير يشير إلى توجهها، ويشير كذلك إلى الاختلاف عن ردها قبل ثلاثة عقود: احتجاجات الثمانينيات في الشمال قمعت بوحشية؛ أما تكتيكات اليوم فهي تستهدف قادة الاحتجاجات وتفضل الاستمالة.

ب. الجنوب بوصفه طليعة

لقد اتخذت إدارة بوتفليقة في فترته الرئاسية الرابعة اجراءات شاملة، وعد بتنفيذها أولاً في عام 1999، باسم تعزيز سيادة القانون، بلغت أوجها في تفكيك إدارة دائرة الاستعلام والأمن القوية في كانون الثاني/يناير 2015 والمصادقة على الدستور المعدل في شباط/فبراير. لكن في حين أن هذه الإجراءات التفت على تدخل الأجهزة الأمنية في السياسية، بل حتى أزالته نهائياً، ويمكن أن تشير إلى ضمانات جديدة للحريات المدنية

---

[84] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد هادو، النائب في المجلس الشعبي لولاية أدرار، أدرار، ايار/مايو 2015. الإصلاح، الذي بدأ بوصفه أحد وعود حملة بوتفليقة عام 2014، من المعتزم أن يطور الخدمات العامة، وأن يزيد التشغيل في القطاع العام وأن يحسن العلاقات بين المواطن والدولة في الجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار الأراضي الشاسعة التي تديرها ولاية مركزية وكلفة القيام بذلك. كما أنها تجعل من مراقبة المواطنين وحركة عبور الحدود أسهل.

[85] "Education: Benghebrit au secours du Sud", *El Watan*, 27 May 2016.

[86] في ورقلة، أسست المليونية حركة للعاطلين عن العمل تكون محاوراً مع السلطات المحلية، حيث تدور المفاوضات حول توزيع الوظائف. انظر الفقرة 3. ج أعلاه.

[87] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين"، ورقلة، أيار/مايو 2013. يكون رد فعل [السلطات] كما دائماً على أزمة اقتصادية – اجتماعية من خلال إرسالهم لمسؤول حكومي رفيع المستوى، والالتزام بتقديم الأموال، ثم تختفي. لن يكون هناك أمن عندما لا يكون هناك تنمية. تكون التنمية من خلال السياحة، وإقامة سباقات الماراثون، وإحضار الناس إلى هنا. وهذا لا يحدث". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، الجزائر، أيار/مايو 2015. "عندما يكون هناك مشكلة يمكن أن يكون لها تبعات سياسية، لا يكفي إعطاء توجيهات لتوظيف الجنوبيين. ينبغي فعل المزيد، على سبيل المثال من خلال خطة مارشال ... ألا تدرك الحكومة هذا؟ ... إن إجبار شركة أمريكية على توظيف أشخاص في الجنوب لا ينجح ولا يحل المشكلة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مصطفى بوشاشي، وهو برلماني سابق عن "جبهة القوى الاشتراكية"، الجزائر، أيار/مايو 2015.

[88] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الجزائر، أيار/مايو 2015.

وحقوق الأقليات، فإن المستقبل يبقى غير مضمون.[89] لقد تعززت قوة الرئاسة وأزيلت مراكز القوى المنافسة لها، لكن لا يزال ينبغي الانتظار لرؤية ما إذا كان هذا سيؤدي إلى مأسسة سيادة القانون. في المحصلة، على الحكومة أن تعزز الإصلاحات إذا أرادت إقناع المواطنين بأنها تعمل نيابة عنهم، خصوصاً بالنظر إلى أخطر أزمة اقتصادية منذ عقود والاضطرابات على معظم الحدود.

لقد أضفى السياق التاريخي على المخاوف الجنوبية أهمية سياسية وطنية بالنسبة للحكومة والمعارضة على حد سواء. المعارضة ترى احتمالاً لإحياء حظوظها والدفع من أجل التحول الديمقراطي، بداية بعملية انتقالية شفافة.[90] اكتسبت كتلة المعارضة، "هيئة التنسيق من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي"، في البداية بعض الزخم عندما وحدت الأحزاب الإسلامية والعلمانية للمرة الأولى ضد انتخاب بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة عام 2014. لكنها فقدت أهميتها، لأنه بات يُنظر إليها على أنه تم اختطافها من قبل شخصيات موالية للنظام وباتت منقسمة داخلياً. معظم أعضاء التحالف مخضرمون من الحكومات السابقة ويفتقرون لمنصة للتغيير ويركزون انتقاداتهم بشكل ضيق على الرئيس بدلاً من النظام بشكل عام.[91] بالانضمام إلى المليونية في ورقلة وإرسال وفد إلى عين صالح عام 2015، كانت الهيئة تحاول استعادة بعض مصداقيتها المفقودة.

النشطاء الجنوبيون قلقون من عملية الاستمالة لكنهم يبدون مستعدين للمخاطرة بالتعاون مع المعارضة بالنظر إلى مواردها الكبيرة والتغطية الإعلامية التي تمنحها لقضيتهم.[92] أما المعارضة نفسها فلم تحصل بعد على كثير من الدعم في الجنوب؛ وتبقى حالات ظهورها المنعزلة غير كافية سواء لإكسابها قاعدة واسعة أو لإقناع سكان الجنوب بأن التزامها حقيقي وليس انتهازياً.

قد يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن الجنوب أصبح طليعة ونذيراً ينبئ بنوايا النظام. كما توفر الاحتجاجات فرصة لإظهار طبيعة التحرك نحو الحكم المدني الديمقراطي وتحسين الحوكمة. الإشارات غير مشجعة. إن الجمع بين الاجراءات الأمنية واستمالة قادة الاحتجاجات أو ملاحقتهم قضائياً بتهم غير مقنعة، لا توحي بالثقة بأن الدولة ستعالج القضايا الوطنية الأكثر أهمية.

[89] ينص الدستور المعدل على جعل الأمازيغية لغة رسمية (المادة 4) ويلغي أي ذكر لجرائم الصحافة. للاطلاع على النص الكامل، انظر *Journal Officiel de la République Algérienne N°14*, 7 March 2016, at www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2016/F2016014.pdf.

[90] "لقد بدأنا نفهم أنه كي نكون أكثر فعالية، من الضروري تنسيق أفعالنا والتحرك في نفس الاتجاه، وفي اللحظة المناسبة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صلاح دبوز، رئيس المكتب الوطني للجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وعضو هيئة المتابعة والتنسيق للمعارضة الجزائرية، الجزائر، أيار/مايو 2015.

[91] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، الجزائر، ايار/مايو 2015.

[92] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء، ورقلة، عين صالح، الجزائر، أيار/مايو 2015.

V. الخلاصة

الاضطرابات الجنوبية حساسة للغاية داخل الجزائر، وبالنسبة لها، ليس فقط بسبب احتياطيات الموارد الموجودة فيها، بل أيضاً بسبب المخاوف بعيدة المدى المتعلقة بالسيادة الوطنية. إن إعادة تشكيل الأوضاع الجيوسياسية التي جرت مؤخراً، مثل تمتع إقليم كردستان العراق بمزيد من الاستقلال، واستقلال جنوب السودان وانقسام ليبيا، غذت المخاوف، ويمكن للبعض أن يقول غذت جنون الارتياب حيال مخططات غربية لتقسيم الدول العربية من أجل السيطرة على احتياطياتها من الطاقة.[93] لكن السلطات تتخيل ميولاً انفصالية حيث لا وجود لهذه الميول بين المحتجين الجنوبيين، الذين تتمثل قضاياهم في عدم الإنصاف وسوء الإدارة؛ إذ إن إخفاء الدولة لعملية التنقيب عن الغاز الصخري يفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية ولا يؤدي إلى انخراط فعال مع المظالم الجنوبية المشروعة مثل البطالة. تتعامل المقاربة الحكومية التي تركز على الأمن مع المحتجين بوصفهم خطراً على النظام العام، وليس كطرف ينبغي الانخراط معه حول القضايا الأساسية.

بعد أن قمعت القوات المسلحة أعمال العنف في غرداية دون معالجة العوامل المسببة لها، فإن الهدوء يبقى هشاً. ويشكل تعويض التجار عن البضائع المنهوبة بداية، لكنه لا يمنع صدامات مستقبلية. حسب المطالب المحلية، على السلطات أن تعين لجنة للتحقيق في حالات اندلاع العنف مؤخراً وضمان المساءلة في أوساط المجتمعات المزابية والعربية وقوات الأمن على حد سواء.

إن المطالب الجنوبية بتوفير فرص العمل والحماية البيئية، والمتجسدة في حركة العاطلين عن العمل في ورقلة والمتظاهرين ضد الغاز الصخري في عين صالح وغيرها، تطرح تحديات تتعلق بالمشاركة والتمثيل على السلطات معالجتها. يمكن للبداية أن تتمثل في تحسين التواصل مع قادة الاحتجاجات والمجموعات التي يمثلونها. وينبغي أن تبدأ جهود الحوار بتوضيح الدولة لسياستها عندما يكون هناك غموض في هذه السياسة. إذا كانت الضرورات الاقتصادية تعني أن الغاز الصخري هو خيارها الوحيد، فإن عليها أن تعلن ذلك. تونس أعلنت في حزيران/يونيو 2016 عن النشر "الكامل والفوري" لجميع عقودها النفطية استجابة لحملة "أين النفط؟" والصدامات مع قوات الأمن.[94] وعلى نحو مماثل، إذا كان للجزائر حجة جيدة في أنه يمكن للغاز الصخري أن يستخرج دون إلحاق الأذى بالبيئة، فإن عليها القيام بذلك بشكل شفاف. وينطبق الأمر ذاته على مناقشة توفير فرص العمل.

يمكن لمثل هذه الجهود أن تنفذ، عندما يكون ذلك مناسباً، مع سوناطراك وشركائها الذين يعملون في المنطقة، حيث يمثلون الجهات الرئيسية التي توفر فرص العمل والمتأثرة مباشرة بالاضطرابات المحلية. تشكو شركات النفط والغاز الأجنبية من أن الدولة تجعل المسؤولية الاجتماعية للشركات صعبة إن لم تكن مستحيلة. وهذه مشكلة لأن الاستثمارات المستدامة تعتمد على المشاركة الاجتماعية وتتطلب ليس فقط تراخيص تشغيل رسمية، بل أيضاً "رخصة اجتماعية" من الشركاء المعنيين المحليين.[95]

يتمثل التحدي بالنسبة للحكومة والمعارضة على حد سواء في أن يفهما الجنوب ومظالمه كما هو، بدلاً من رؤيته كأداة أجنبية لزعزعة الاستقرار أو اضطراب شعبي ينبغي احتواؤه. كما أن هذه فرصة أوسع لإعادة التفكير في الحوكمة واغتنام اللحظة مع دخول البلاد في مرحلة انتقالية، أو على الأقل بوصفها تحدياً للقيادة. ما يجعل الأمر أكثر إلحاحاً هو المخاطرة المتمثلة في أن الاستياء في الجنوب يمكن أن يصبح أداة لمعارضة تسعى لوصف النظام الراهن بأنه غير شرعي وغير فعال، والأسوأ من ذلك، أن تفاقم المشاعر المعادية للدولة ومشاعر الإهمال والإقصاء التي تتغذى عليها المجموعات المتطرفة.

الجزائر/بروكسل، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

---

[93] تفضل الجزائر المحافظة على الوحدة الوطنية وحدود ما بعد الاستقلال وقد عملت لتحاشي أي حديث عن التقسيم في مالي وليبيا وسوريا. تقرير مجموعة الأزمات، "الجزائر وبلدان الجوار"، مرجع سابق؛ ومقابلات مع دبلوماسيين ومسؤولين أمنيين جزائريين، الجزائر، 2015.

[94] "La Tunisie entame la publication des contrats pétroliers en 'open data'", *Jeune Afrique*, 17 June 2016.

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل رفيع المستوى لشركات النفط الأجنبية، الجزائر، حزيران/يونيو 2015. تضمن السرية والبيروقراطية المفروضة من قبل الدولة أن تبقى الفجوة بين الشركات والسكان واسعة. "في المسؤولية الاجتماعية للشركات، تتحدث عن مشغلي الرخصة الاجتماعية ... تريد من الشركاء المعنيين المحليين أن يروا في وجودك وفي عملياتك شيئاً إيجابياً يمكنهم الاستفادة منه. عندما يتعلق الأمر بالغاز الصخري، هناك احتجاجات ضد طريقة الاستخراج لكن ليس ضد المشاريع التقليدية، ما يعني أنه سيكون هناك تحديات أكبر في الحصول على مثل تلك الرخصة الاجتماعية للعمل. لكن بالطبع ينظر إلى [المشاريع] غير التقليدية على أنها المستقبل". المرجع السابق.

الملحق آ: خريطة الجزائر

Base 802562AI (C00207) 8-01

بالإذن من جامعة تكساس في أوستن

الملحق ب: خريطة حقول النفط والغاز في الجزائر

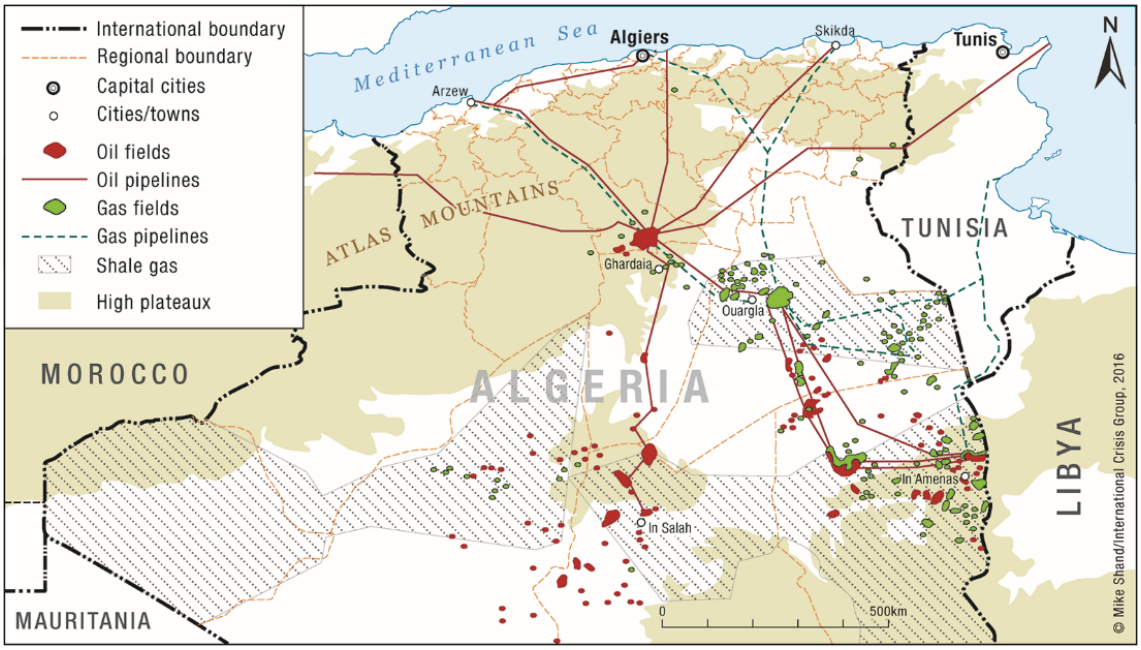

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في تسعة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام أباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: بانكوك، وبكين، وبيروت، وكاراكاس، ودلهي ودبي، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبيرغ، وكابول، وكييف، ومكسيكو سيتي، والرباط، وسيدني، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، أداة الإسهام في الاستقرار والسلام، ووزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونايتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومبادرة أوبن سوسيتي لغرب أفريقيا، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفنونغ، ومؤسسة روكفيلير براذرز، ومؤسسة تينكر.

تشرين الثاني/نوفمبر 2016

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2013

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report, 14 March 2016(also available in Arabic).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Israel/Palestine

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Middle East Report N°142, 29 May 2013 (also available in Arabic).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°147, 21 November 2013 (also available in Arabic and Hebrew).

The Next Round in Gaza, Middle East ReportN°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015. (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Iraq/Syria/Lebanon

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Middle East Report N°136, 22 January 2013 (also available in Arabic and Kurdish).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Middle East Report N°141, 13 May 2013 (also available in Arabic).

Syria's Metastasising Conflicts, Middle East Report N°143, 27 June 2013 (also available in Arabic).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Middle East Report N°146, 17 October 2013 (also available in Arabic).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report N°137, 13 February 2013 (also available in French and Arabic).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Middle East/North Africa Report N°140, 17 April 2013 (also available in Arabic).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, 7 August 2013 (also available in Arabic).

Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband, Middle East/North Africa Report N°148, 28 November 2013 (also available in Arabic and French).

The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

Libya: Getting Geneva Right, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East/North Africa a Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

Iran/Yemen/Gulf

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Middle East Report N°138, 25 February 2013 (also available in Farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Middle East Report N°139, 4 April 2013 (also available in Arabic).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Middle East Briefing N°36, 13 August 2013 (also available in Farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Middle East Report N°144, 14 August 2013 (also available in Arabic).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Middle East Report N°145, 25 September 2013 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

الملحق هـ: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Jean-Marie Guéhenno
Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

VICE-CHAIR

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Ali al Shihabi
Author; Founder and former Chairman of Rasmala Investment bank

Celso Amorim
Former Minister of External Relations of Brazil; former Defence Minister

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea
Political Columnist, Israel

Kim Beazley
Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Lakhdar Brahimi
Member, The Elders; UN Diplomat; Former Minister of Algeria

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel
Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger
Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir
Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; Former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; Former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; Former National Security Advisor

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia; Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva
Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation “Roza Otunbayeva Initiative”

Thomas R Pickering
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe
Former U.S. Senator and member of the House of Representatives

Javier Solana
President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; Former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; Former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Stephen & Jennifer Dattels
Herman De Bode
Reynold Levy
Alexander Soros

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
BG Group plc
Chevron
Edelman UK
HSBC Holdings plc
MetLife
Shell
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.

INDIVIDUAL

(2) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Elizabeth Bohart
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Sam Englebardt
Neemat Frem
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Rita E. Hauser
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Virginie Maisonneuve
Dennis Miller
Kerry Propper
Nina K. Solarz

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Luke Alexander
Gillea Allison
Amy Benziger
Tripp Callan
Victoria Ergolavou
Christina Bache Fidan
Beatriz Garcia
Lynda Hammes
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Peter Martin
Megan McGill
Rahul Sen Sharma
Leeanne Su
AJ Twombly
Dillon Twombly
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos